تمكين
Tamkeen

قطاع التعليم الخاص

تقرير مهارات القطاع 2025

مهارات البحرين
Skills Bahrain

جـــدول المحتويات

الملخص التنفيذي 4

المقدمة والهدف 5

الهدف 5

الفئات المستهدفة 5

المنهجية 6

نظرة عامة على القطاع 7

قطاع التعليم الخاص بالأرقام 10

الاتجاهات التي تشكل القطاع 11

الفرص المهنية 15

استكشاف مهنة في قطاع التعليم الخاص 16

تسليط الضوء على أبرز المهن: اختصاصي التحول الرقمي 21

تسليط الضوء على أبرز المهن: معلم الاحتياجات التعليمية الخاصة 22

تسليط الضوء على أبرز المهن: موجه/مدرب مهني مختص 23

إعداد كوادر عاملة جاهزة لمواكبة المستقبل 24

إطار المهارات الأساسيّة في مملكة البحرين 26

المهارات الأساسية اللازمة لتحقيق النجاح في هذا القطاع 27

أهم المهارات الفنية اللازمة لكوادرعاملة تتسم بالمرونة 28

البرامج والمبادرات التدريبية 30

برامج شهادات البكالوريوس والدبلوم 30

شهادات الدراسات العليا وبرامج التطوير المهني المستمر 31

صندوق العمل (تمكين): برامج دعم التوظيف 32

صندوق العمل (تمكين): برامج دعم التطور الوظيفي 33

الاستنتاجات الرئيسية 34

شكر وتقدير 36

مسرد المصطلحات 37

إخلاء مسؤولية بخصوص المحتوى

تم إعداد هذا التقرير في 2025 من قبل مهارات البحرين، مبادرة تحت مظلة صندوق العمل (تمكين)، والغرض منه هو تقديم معلومات عامة فقط. وقد تم إعداد المعلومات الواردة فيه باستخدام مصادر تعتقد "مهارات البحرين "أنها موثوقة ودقيقة. وال تقدم "مهارات البحرين "أي تعهدات أو ضمانات من أي نوع سواء صريحة أو ضمنية بشأن دقة أي معلومات أو بيانات واردة في هذا التقرير، أو استيفائها، أو صلاحيتها أو موثوقيتها أو توافرها أو اكتمالها. محتويات هذا التقرير ستظل دائما ملكا لـ"تمكين".

تمكين ومسؤولوها وأعضاء مجلس إدارتها وموظفوها ووكلاؤها وأي مساهمين آخرين في هذا التقرير، غير مسؤولين عن أي حالات عدم دقة أو أخطاء أو إغفال في محتويات هذا التقرير وال عن أي خسائر، أو أضرار أو تكاليف أو مصروفات سواء مباشرة أو غير مباشرة أو لاحقة أو خاصة يتم تكبدها جراء، أو ناجمة بسبب، استخدام أي شخص للمحتويات أو اعتماده عليها، سواء كان ذلك بسبب أي حالات عدم دقة أو أخطاء أو إغفال أو تحريف في المحتويات أو غير ذلك.

الملخص التنفيذي

إن قطاع التعليم في مملكة البحرين، العام والخاص، في وضع جيد لمواجهة التحديات والفرص المستقبلية بشكل فعّال. يظهر ذلك في السمعة الرفيعة للقطاع، حيث يتمتع بأعلى معدلات محو الأمية بين البالغين في دول مجلس التعاون الخليجي،[1] حيث بلغ حوالي 98% في عام 2022[2]. شكّل قطاع التعليم ما نسبته 3.98% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة في عام 2024، مما يعكس ما يتمتع به هذا القطاع من مقومات للتوسع ودوره في دعم نمو الاقتصاد الوطني[3]. ويُعد قطاع التعليم الخاص أحد الركائز الأساسية لمنظومة التعليم في البحرين، حيث يسهم بشكل ملحوظ في تعزيز نموها وتطويرها.

تؤكد مملكة البحرين على أهمية التعليم والتدريب، مما يساهم في تكوين كوادر عمل ذات مهارات عالية. احتلت المملكة المرتبة الثالثة في العالم العربي، والثمانية والثلاثين عالميًا في مؤشر التنمية البشرية لعام 2023، وفقًا لأحدث تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.[4] تشمل الكوادر العاملة في قطاع التعليم الخاص في مملكة البحرين مجموعة متنوعة من المهنيين المشاركين في أدوار مختلفة، مثل معلمي التعليم المبكر وإداريين المدارس وموظفي الدعم. تعد الكوادر العاملة في القطاع والمتعددة الثقافات شهادة على قدرة القطاع على تلبية احتياجات المتعلمين من مختلف الجنسيات والثقافات وضمان التميز في تقديم المناهج الوطنية والدولية عبر المدارس والجامعات ومؤسسات التدريب الخاصة في المملكة وغيرها من مقدمي الخدمات في قطاع التعليم الخاص.

ويوفر قطاع التعليم الخاص العديد من فرص العمل للبحرينيين في مجال التعليم، كما أنه مهم للغاية في اعداد أفراد ذوي مهارات معترف بها دولياً. تغطي هذه الفرص كلا من أدوار التدريس التقليدية ودعم التعليم، بالإضافة إلى الأدوار الناشئة مؤخرًا المتعلقة بالتكنولوجيا. يُعد القطاع في طليعة الابتكار حيث يسعى نحو تبني التقدم الرقمي، وممارسات التعليم الشاملة، ونهج التعليم الشامل. إن تطبيق التقنيات الرقمية ومنصات التعليم الإلكتروني وأساليب التعليم التفاعلية والذكاء الاصطناعي والبيانات الكبيرة بمثابة حافز للنمو الاقتصادي والتميز التعليمي. إن قدرة القطاع على التكيف تؤهله لتلبية متطلبات عالم سريع التغير، وتسليح المتعلمين بالمعرفة والمهارات المناسبة للمستقبل.

يمكن للأفراد الراغبين في متابعة مسيرة مهنية في قطاع التعليم الخاص في مملكة البحرين الحصول على شهادة بكالوريوس في التعليم أو في مجال ذي صلة، تتبعها شهادة دبلوم الدراسات العليا في التعليم. مع استمرار تطور القطاع لتلبية المتطلبات المتغيرة لمقدمي خدمات التعليم، يلزم تعزيز التعاون والملاءمة بين مؤسسات التعليم والتدريب، التي تقوم بتدريب معلمي المستقبل للحفاظ على القدرة التنافسية للأفراد الراغبين في دخول قطاع التعليم الخاص.

اشار أصحاب العمل في قطاع التعليم الخاص الحاجة القوية لتطوير المهارات الأساسية والفنية للكوادر العاملة. حيث تمكّن المهارات الأساسية مثل التواصل والتكيف وتعزيز الشمولية، المعلمين من تيسير التعليم والتعلم بفعالية، واستيعاب احتياجات الطلاب المتنوعة، وتعزيز بيئة تعليمية شاملة. هناك أيضًا طلب متزايد على المهارات الفنية مثل المهارات البيداغوجية، تبني التكنولوجيا الناشئة، وتحليلات البيانات والحماية*. من الضروري سد فجوات المهارات لضمان وجود كوادر عاملة جاهزة للمستقبل.

[1] البيانات المفتوحة للبنك الدولي: "معدل إجادة القراءة والكتابة، إجمالي البالغين (% من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 وما فوق)
[2] بوابة البيانات المفتوحة لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية: "معدل إجادة القراءة والكتابة للسكان حسب الجنس"
[3] بوابة البيانات المفتوحة لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية
[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تقرير التنمية البشرية 2025"
* تشير الحماية إلى التدابير المتخذة لحماية صحة الأفراد ورفاهيتهم وحقوقهم الإنسانية والتي تسمح للناس - وخاصة الأطفال والشباب والبالغين الضعفاء - بالعيش في مأمن من الإساءة والأذى والإهمال

المقدمة والهدف

الهدف

يشكل هذا التقرير موردا قيماً للأفراد والمؤسسات المهنيين الذين يعتزمون الدخول في قطاع التعليم الخاص أو يعملون حاليًا في هذا القطاع. ويتمثل هدفه الأساسي في توفير فهم واضح لمشهد المهارات الحالي والمستقبلي في هذا القطاع، بما يعكس وجهات نظر ورؤى ممثلي القطاع إلى جانب البحث الثانوي الشامل. يحدد التقرير الاتجاهات الناشئة، ويسلط الضوء على الطبيعة المتطورة للوظائف والفرص الوظيفية في هذا القطاع، ويحدد المهارات الأساسية المطلوبة لتعزيز ملاءمة الكوادر العاملة مع احتياجات القطاع. وإلى جانب ذلك، يتضمن التقرير لمحة عامة عن مختلف المسارات التعليمية والبرامج التدريبية المتاحة للشروع في مهنة لمزاولة المهن في قطاع التعليم الخاص أو التقدم فيها.

الفئات المستهدفة

الأفراد
توفير رؤى حول اتجاهات القطاع والوظائف والمهارات المطلوبة، بالإضافة إلى الدورات التدريبية والبرامج ذات الصلة، بما يساعد في تعزيز التخطيط المهني المدروس والمستنير.

القطاع الأكاديمي ومزودي خدمات التدريب
توفير رؤى لدعم تطوير المناهج والبرامج التدريبية بما يتماشى مع احتياجات القطاع.

أصحاب العمل
توفير رؤى حول اتجاهات القطاع، ومنظومة المهارات الحالية والناشئة، والدورات التدريبّية ذات الصلة لتوفير التوجيه اللازم لتخطيط الكوادر العاملة.

المنهجية

منهجية البحث

اتبعت مهارات البحرين أسلوب منهجي معزز بأنشطة وأساليب بحث مختلفة في تقرير مهارات قطاع التعليم الخاص، حيث طبقت أنشطة تعتمد على المقاييس الدولية لتطبيق أفضل الممارسات في تطوير تقرير مهارات القطاع. كما استعانت بالدلائل الاسترشادية من منظمة العمل الدولية والتي ساهمت في إعداد منهجية المشاركة الموضحة في القسم التالي.

وساهمت إجراءات البحث والدارسة على فهم أفضل لوضع قطاع التعليم الخاص في مملكة البحرين، كما أن مراجعة استراتيجيات الحكومة – بما في ذلك الخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم 2026-2023[5] ضمنت توافق النتائج مع الأولويات الإستراتيجية الوطنية. وتم استنباط البيانات الاقتصادية وبيانات سوق العمل من مصادر حكومية رسمية.

إن مشاركة ممثلي القطاع (انظر منهجية المشاركة)، ساهمت في إعطاء رؤية أعمق حول ممارسات القطاع واحتياجاته التي وردت في هذا التقرير. ودمجت نتائج هذه المشاركات ضمن تقرير مهارات القطاع، الذي يعد مصدراً قيما للأفراد وأصحاب العمل والمؤسسات الأكاديمية ومقدمي خدمات التدريب

منهجية المشاركة

سعياً لجمع الرؤى والافكار المهمة تشكيل فريق عمل القطاع، يعمل كمنصة تعاونية للمشاركة وتبادل المعرفة لجمع الرؤى المهمة. حيث يهدف فريق عمل القطاع إلى الكشف عن التوجهات والفرص والتحديات وفجوات المهارات السائدة في قطاع التعليم الخاص.

شمل هذا الفريق مجموعة متنوعة من الشركاء والخبراء، بما في ذلك ممثلين من مؤسسات التعليم الخاصة، يتضمن ذلك التعليم المبكر، التعليم الخاص، والتعليم الأساسي (المدارس K-12)، والتعليم العالي، ومزودي خدمات التعليم والتدريب المهني، وكذلك الجهة التنظيمية لقطاع التعليم العالي في مملكة البحرين، ومجلس التعليم العالي. وقد ضمن هذا التمثيل الواسع النطاق رؤية شاملة لاحتياجات القطاع وديناميكياته.

على مدار 6 أسابيع، من يناير إلى فبراير 2024، عقدت سلسلة من ورش العمل بمشاركة فعّالة من أكثر من 20 ممثل من قطاع التعليم الخاص. بالاعتماد على الرؤى الجماعية لأعضاء فريق عمل القطاع كانت هذه الجلسات التعاونية حاسمة في التحقق من صحة متطلبات الوظيفة والمسارات المهنية في هذا القطاع.

كذلك كان لإسهامات فريق عمل القطاع دور محوري في إعداد إطار المهارات الأساسية المصمم خصيصا لمتطلبات القطاع وسياقه في مملكة البحرين. وقد تم دمج الرؤى والاستنتاجات التي تم التوصل إليها عبر إسهامات فريق العمل بشكل كامل في هذا التقرير.

ملاحظة: التعليم الأساسي (مدارس K-12) يشمل التعليم الأساسي الذي يبدأ في رياض الأطفال والتعليم الثانوي الذي ينتهي بالصف الثاني عشر.

[5] Ministry of Education. Strategic-plan2023-2026.pdf (moe.gov.bh)

نظرة عامة على القطاع

يُعتبر قطاع التعليم، بما في ذلك القطاعين العام والخاص، ذا أهمية كبيرة للبنية التحتية الاجتماعية في مملكة البحرين باعتباره ثامن أكبر قطاع اقتصادي غير نفطي من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. بلغت مساهمة قطاع التعليم – بشقيه العام والخاص – نحو 3.98% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة، بإجمالي ناتج قدره 602.39 مليون دينار بحريني في عام 2024.[6]

يشهد قطاع التعليم في مملكة البحرين، العام والخاص، زيادة ملحوظة في الطلب مدفوعة بعدة عوامل، أبرزها تزايد عدد المواطنين والمقيمين الذين تقل أعمارهم عن 20 عامًا، ورغبة الأهالي في الاستثمار في التعليم. توقع مجلس التعاون الخليجي أن يصل عدد الطلاب إلى 15.5 مليون بحلول عام 2029 وفقًا لتقرير قطاع التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2025 الصادر عن شركة ألبن كابيتال.[7]

تم تنفيذ العديد من المبادرات الوطنية لتطوير قطاع التعليم العام والخاص في مملكة البحرين، مع المساهمة في الوقت ذاته في تحقيق أهداف وطنية أخرى. على سبيل المثال، بحلول عام 2030، تهدف مملكة البحرين إلى إكمال خطة البنية التحتية الممتدة لعشر سنوات، بالإضافة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[8] بالتوازي مع ذلك، تركز المملكة على نظام تعليمي يعطي الأولوية للاحتياجات الفردية طوال الرحلة الأكاديمية، كما يتجلى ذلك في الاهتمام بالتعليم المبكر وصولا إلى التعليم العالي.

يعد التعليم المبكر عنصرا آخر من عناصر قطاع التعليم الخاص الذي يجسد التزام مملكة البحرين بالتعزيز المستمر لنظام التعليم داخل المملكة. يتكون التعليم المبكر الذي يوفره القطاع الخاص بالكامل في مملكة البحرين، من دور الحضانة ورياض الأطفال. إذ حققت مملكة البحرين تقدمًا كبيرًا في السنوات الأخيرة في تشكيل قطاع التعلم المبكر. تم توحيد القطاع الفرعي للتعليم المبكر تحت إشراف وزارة التربية والتعليم في عام 2021، ومنذ ذلك الحين، تعمل دور الحضانة المستقلة ورياض الأطفال المستقلة تحت إشراف مديرية ترخيص ومتابعة التعليم المبكر التابعة للوزارة. وتماشياً مع هذا التطور، اصدرت وزارة التربية والتعليم في عام 2024 إطاراً تنظيمياً للتعليم المبكر،[9] الذي يوفر سياسات وإجراءات واضحة عبر الترخيص والحوكمة والتمويل ومعايير التعليم ومؤهلات ممارسي التعليم المبكر وتفتيش المؤسسات وتقييمها. يتضمن التوجه الاستراتيجي للتعليم المبكر منهجًا ملائمًا من الناحية التنموية، وموظفين مؤهلين وتقييم الجودة وإمكانية الوصول في التعلم المبكر وزيادة المشاركة من خلال الاستثمار.

يعد مجلس التعليم العالي الجهة المركزية للاعتماد والترخيص المسؤولة عن الحفاظ على جودة مؤسسات وبرامج التعليم العالي. ويشرف على كل من الجامعات والكليات الخاصة والعامة ويضمن الالتزام بالمعايير. يضطلع مجلس التعليم العالي بدور حيوي في إدراك البرامج التعليمية والحفاظ على التميز في قطاع التعليم العالي الفرعي في مملكة البحرين.

تقوم وزارة العمل بالترخيص والرقابة التنظيمية لقطاع التعليم والتدريب المهني.وتقوم هيئة جودة التعليم والتدريب التي تعتبر جهة مستقلة بضمان الجودة للمؤسسات التعليمية والتدريبية المرخص لها بالعمل في المملكة، بما في ذلك المدارس ومقدمي خدمات التدريب المهني والكليات والجامعات. تأسست هيئة جودة التعليم والتدريب في عام 2008 وهي مسؤولة عن عدد من أنشطة ضمان الجودة بما في ذلك الإشراف على الإطار الوطني للمؤهلات، ووضع معايير الأداء وإجراء مراجعات موضوعية لجميع مؤسسات التعليم والتدريب.

يركز تقرير مهارات القطاع هذا على قطاع التعليم الخاص المشار إليه باسم "القطاع" في هذا التقرير.

[6] هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية
[7] ألبن كابيتال. "تقرير قطاع التربية والتعليم في دول مجلس التعاون الخليجي 2025"
[8] وزارة التنمية المستدامة: بوابة أهداف التنمية المستدامة 2030 لمملكة البحرين
[9] وزارة التربية والتعليم (2024) "الإطار التنظيمي لمؤسسات التعليم المبكر المستقلة"

يركز هذا التقرير على العديد من الأنشطة داخل القطاع والتي تم تحديدها باستخدام المعايير الدولية للتصنيف الصناعي لجميع الأنشطة الاقتصادية. تم تصنيف هذه الأنشطة ومواءمتها مع متطلبات المهارات في سياق مملكة البحرين. شملت الأنشطة مؤسسات التعليم المبكر في مرحلتي الحضانة والروضة، والمدارس التي تقدم التعليم الأساسي والذي يتكون من التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي، ومؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التعليم والتدريب المهني التي تضم مجموعة واسعة من المعاهد والمراكز، كما هو موضح أدناه في الشكل 1.

الشكل 1: القطاعات الفرعية في قطاع التعليم الخاص

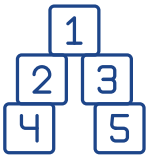

التعليم المبكر

دور الحضانة المستقلة
ورياض الأطفال المستقلة

مدارس التعليم الأساسي (K-12)

المدارس التي تشمل المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية والتي قد تشمل أيضا الحضانة ورياض الأطفال

مؤسسات التعليم العالي

الجامعات والكليات الخاصة

مؤسسات التعليم والتدريب المهني

مؤسسات التعليم والتدريب المهني الخاصة

يضم قطاع التعليم الخاص في مملكة البحرين مجموعة متنوعة من المؤسسات المحلية والدولية التي تقدم مجموعة واسعة من المناهج والبرامج الدولية عبر المراحل التعليمية، مثل البكالوريا الدولية ونظام سابيس (SABIS). إن المناهج البديلة مثل مونتيسوري في التعليم المبكر، والتدريب المهني الذي توفر أساليب التعلم المتنوعة والقدرات والاهتمامات.

تحتوي مملكة البحرين على بعض مؤسسات التعليم العالي الدولية الشهيرة التي تجذب الطلاب من جميع أنحاء العالم. على سبيل المثال، لدى الكلية الملكية للجراحين في أيرلندا والجامعة الأمريكية بالبحرين وجامعة ستراثكلايد - البحرين هيئة طلابية متنوعة تتألف من الطلاب المحليين والدوليين. تمتلك مملكة البحرين مجموعة متنوعة من مؤسسات التعليم والتدريب المهني التي تقدم شهادات احترافية وبرامج مهنية. يتخصص معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية في الدورات المتعلقة بالمصرفية والمالية والتأمين. تقدم المعاهد المتخصصة الأخرى برامج في مختلف المجالات، مثل كلية "فاتيل" التي تلبي احتياجات قطاع الضيافة، و"بيرليتز" التي تدرس اللغات، وغيرها من المعاهد التي تلبي احتياجات الرياضات والفنون المسرحية.

يلعب قطاع التعليم الخاص في البحرين دورًا حيويًا في تعزيز التنمية الاقتصادية طويلة الأمد ويركز على تحقيق أهداف النمو والتنويع المستدامة. في ضوء ذلك، من الضروري التعرف على التوجهات العالمية والإقليمية التي تعيد تشكيل القطاع وتخلق فرصًا جديدة للابتكار والإنتاجية والنمو عبر مؤسسات التعليم الخاص.

قطاع التعليم الخاص بالأرقام

نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

التعليم

ساهم قطاع التعليم

3.98%

من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمملكة البحرين في عام 2024

بناتج اجمالي بلغ

602.39 مليون دينار بحريني

ازداد بنسبة 3.5% عن عام 2022

* تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي لـ"التعليم" كنسبة تقديرية لتمثيل اسهامات قطاع التعليم الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الصادرة من قبل هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في مملكة البحرين (iGA).

الإستثمارات الأجنبية المباشرة

التعليم

في عام 2024، استقطب قطاع التعليم

160.65 مليون دينار بحريني

من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة

*تم استخدام التعليم كنسبة تقديرية لتمثيل الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التعليم الخاص، الذي صدر من قبل هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في مملكة البحرين (iGA).

الاتجاهات التي تشكل القطاع

يشهد القطاع في الوقت الحالي تغييرات ملحوظة نتيجة للعديد من التوجهات المختلفة. هذه التوجهات ناتجة عن التقدم التكنولوجي الذي يحدث ثورة في أساليب التدريس، وخبرات التعلم الشخصية، وإمكانية الوصول العالمي من خلال اعتماد منصات التعلم التكيفي وفصول الواقع الافتراضي، وصنع القرار القائم على البيانات، والممارسات التعليمية المستدامة. يضمن التركيز على التعاون العالمي والتجارب الثقافية توفير بيئة تعليمية داعمة لجميع الأفراد.

منصات التعلم الإلكتروني واعتماد الذكاء الاصطناعي

يشهد القطاع تحولًا كبيرًا، مدفوعًا بالتبني السريع للتوجهات الرقمية والتقنيات الناشئة. يأتي ظهور منصات التعلم الإلكتروني ودمج الذكاء الاصطناعي عبر مختلف الممارسات التعليمية في مقدمة هذا التطور، مما يعيد تشكيل أساليب التعليم والتعلم التقليدية.

على الصعيد العالمي، تقوم مؤسسات التعليم الخاص والمعلمون بتطوير واستخدام منصات التعلم الإلكتروني لمساعدتهم على تحقيق العديد من الأهداف المختلفة. أولاً، مكنت منصات التعلم الإلكتروني مؤسسات التعليم الخاص من توسيع نموذج أعمالها من خلال تقديم برامجها ودوراتها عبر الإنترنت والوصول بفعالية إلى الطلاب على المستوى الإقليمي والعالمي. بناءً على ذلك، يُطلب من المعلمين بشكل متزايد تطوير مهاراتهم للتكيف مع احتياجات إعداد المواد التعليمية وطرق التقديم لضمان المشاركة الفعالة مع الطلاب في بيئة رقمية.

بالإضافة إلى ذلك، تستفيد المؤسسات من منصات التعلم الإلكتروني الحالية لإثراء مناهجها الخاصة، وللوصول إلى التطوير المهني والتدريبات المخصصة لتحسين مهارات معلميها وأعضاء هيئة التدريس خاصة من حيث الدورات التي كانت تتطلب في السابق استثمارات كبيرة والتزامًا بالوقت للتسجيل في هذه البرامج وحضورها شخصيًا، وغالبًا ما تتطلب السفر إلى مناطق أخرى.

أصبح الذكاء الاصطناعي والتكاملات التكنولوجية ذات الصلة، بما في ذلك الحوسبة السحابية، وسلسلة الكتل، والواقع الافتراضي مدرج من ضمن الممارسات التعليمية التقليدية، كما أصبح قوة دافعة في هذا التحول الشامل. مكنت الأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، على سبيل المثال، المعلمين الخاصين من تقديم تعليم مخصص ومسارات تعلم للطلاب، تتكيف مع أنماط التعلم الفردية وقدراتهم. في تطبيقات أخرى، تسهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين الكفاءة الإدارية للمعلمين، مثل التصحيح التلقائي وتقديم تغذية راجعة فورية.

يمثل ظهور هذه التقنيات مجموعة جديدة من التحديات. إلى جانب الاستثمارات المطلوبة في البنية التحتية الرقمية لضمان الوصول العادل إلى هذه التقنيات، يحتاج مقدمو التعليم (مثل المعلمين والمدربين وأعضاء هيئة التدريس) إلى الخضوع للتدريب اللازم لضمان تزويدهم بالمهارات اللازمة لفهم التقنيات وكيفية تحقيق أقصى استفادة من تطبيقاتها المختلفة وحالات استخدامها ضمن قطاع التعليم الخاص.

تستعد مملكة البحرين بما تمتلكه من بنية تحتية رقمية متقدمة وتركيز متزايد على الرقمنة على مستوى الدولة للاستفادة من نقاط القوة الحالية، وفقاً لقرار مجلس التعليم العالي، رقم (4 - ر م أ) لسنة 2024 الخاص بإصدار نظام التعليم عن بُعد، والتعليم المدمج بمؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين. إن إدخال التقنيات من خلال التلعيب، والاستفادة من أدوات الذكاء الاصطناعي لتسهيل التعلم التنبؤي يمكن أن يدعم انتقال قطاع التعليم الخاص نحو أساليب التعليم والتعلم الحديثة. تهدف هذه التقنيات إلى تنمية ثقافة تعليمية رقمية تشمل البيداغوجية الإلكترونية والبرنامج الإلكتروني وتصميم المناهج والتقييم الإلكتروني. الروبوتات هي تقنية أخرى التي تشهد انتشارًا واسعًا في قطاع التعليم الخاص في مملكة البحرين، حيث تستخدم في المسابقات ضمن المدارس والجامعات الخاصة، فضلا عن كونها عاملا حيويا في التدريب المهني. من خلال الخبرات العملية مثل بناء وبرمجة الروبوتات، حيث يتم تشجيع الطلاب على استكشاف الترميز والبرمجة، ورعاية الإبداع والابتكار.

الشمولية والتنوع

يركز مستقبل التعليم الخاص، بما في ذلك المدارس والتعليم العالي والتعليم والتدريب المهني، على الشمولية والتنوع وتوفير فرص متساوية لجميع المتعلمين. وهذا يتوافق مع خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 والتزامها بـ "عالم عادل ومنصف ومتسامح ومنفتح وشامل اجتماعيًا يتم فيه تلبية احتياجات الفئات الأكثر تهميشا"، وكذلك الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة لضمان "التعليم الجيد الشامل والمنصف" للجميع.[10]

يعكس التعليم الحديث الحاجة إلى خلق بيئات داعمة ومتاحة لجميع الطلاب، بغض النظر عن خلفيتهم أو هويتهم أو قدراتهم. على الصعيد العالمي، تسعى البلدان لتنفيذ استراتيجيات تكامل شاملة على مستوى المؤسسة تهدف إلى تلبية احتياجات المستويات المتنوعة للطلاب، مما يدعم الفعالية والتعاون والأداء العام داخل المؤسسات التعليمية. بحيث تتطلب هذه الإستراتيجية الشاملة إلى مواءمة المكونات المختلفة داخل المؤسسات، بما في ذلك المناهج وطرق التعليم وطرق التقييم وخدمات الدعم والتكنولوجيا والقيادة، للعمل بشكل متماسك وتلبية احتياجات مختلف المجموعات الطلابية بشكل فعال.

أنشأت العديد من المؤسسات برامج لتعزيز الشمولية والتنوع عبر أنظمة التعليم، لتحسين أساليب التعليم لكل فرد بإنصاف لضمان عدم استثناء أحد. على سبيل المثال، تهدف الشراكة العالمية من أجل التعليم، وهي شراكة متعددة الشركاء يستضيفها البنك الدولي، إلى تعزيز التعليم العالمي في البلدان النامية. تعمل شبكة "تيتش فور أول"، وهي شبكة عالمية تضم شركاء في أكثر من 60 دولة، تعمل مع المعلمين للتدريس في المجتمعات المهمشة لضمان قدرة جميع الأطفال على تحقيق إمكاناتهم. ركزت شبكات أخرى، مثل مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب المهني، على تعزيز جودة وشمولية التعليم والتدريب المهني في جميع أنحاء العالم، وإزالة الحواجز وضمان دمج المجتمعات المهمشة في الكوادر العاملة.[12]

يتطلب دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة اهتمامًا دقيقًا، ويعترف المعنيين في التعليم على المستوى العالمي بأهمية التشخيص المبكر وقنوات التواصل الفعالة أثناء عملية التعلم ويؤكدون على توفير الأدوات وأنظمة الدعم المناسبة للشمولية. أصبح استخدام التقنيات المساعدة أكثر انتشارًا ونجاحًا في تعزيز الشمولية وإمكانية الوصول لطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث يتم دمجهم في بعض الأحيان مع الفئات الطلابية الأخرى، وعند الحاجة، يتم توفير فصول وبرامج تعليمية مخصصة. هذه البرامج المتخصصة تستهدف الطلاب ذوي الإعاقات الذهنية، ومتلازمة داون، والتوحد، والإعاقات الجسدية، وضعف البصر، وضعف السمع، وكذلك الطلاب المتفوقين والموهوبين، لضمان الوصول المنصف إلى التعليم الجيد لجميع الطلاب.

وتعتبر مملكة البحرين مثالاً جديراً بالثناء، حيث قطعت أشواطا كبيرة لضمان أن يكون نظامها التعليمي العام والخاص شاملاً ويوفر فرصًا تعليمية متساوية. يفرض قانون التعليم في مملكة البحرين إتاحة فرص تعليمية لجميع الأفراد بغض النظر عن قدراتهم مع التأكيد على الشمولية. وضعت الدولة لوائح لدمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في أنظمتها التعليمية الأوسع على جميع المستويات كجزء من المبادرة الوطنية.[13] تظهر مبادرات مثل دمج طلاب التوحد منذ العام الدراسي 2010/2011 وإطلاق برامج للطلاب ذوي الإعاقات الذهنية ومتلازمة داون التزام مملكة البحرين بالتعليم الشامل.[14] بالإضافة إلى ذلك، تقدم وزارة التربية والتعليم برامج إجادة القراءة والكتابة والفصول المسائية، مما يسمح للأفراد الذين تجاوزوا السن الإلزامي بمتابعة التعليم الأساسي، ويعزز مبادئ الشمولية وإمكانية الوصول.

بالنظر مستقبلًا، يتركز مستقبل التعليم الخاص على الشمولية والتنوع وتوفير الفرص المتكافئة لجميع المتعلمين. يعيد هذا التوجه تشكيل دور المعلمين والمدربين وأعضاء هيئة التدريس عبر جميع مراحل التعلم، بما في ذلك المهارات المطلوبة منهم

[10] الأمم المتحدة أجندة التنمية المستدامة لعام 2030
[12] UNESCO UNEVOC. المركز الدولي للتعليم والتدريب المهني
[13] وزارة التربية والتعليم "قانون رقم (27) لسنة 2005 بشأن الخدمات التعليمية"
[14] وزارة التربية والتعليم

للوفاء بمسؤولياتهم. يجب على المعلمين إنشاء فصول دراسية شاملة والحفاظ عليها، وفهم وتلبية احتياجات التعلم الفريدة لكل طالب، وتصميم طرق تدريس لاستيعاب أساليب التعلم المتنوعة وقدرات وخلفيات طلابهم. على سبيل المثال، يقوم المعلمون باستخدام التعليم المتنوع ومبادئ التصميم الشامل للتعلم، وهو نهج تعليمي يهدف إلى تلبية احتياجات وقدرات جميع المتعلمين، بهدف تلبية الاحتياجات الفريدة للأفراد. يعد التطوير المهني المستمر أمرًا حاسمًا للمعلمين والمدربين في القطاع الخاص للبقاء على اطلاع دائم بأفضل الممارسات في التربية الشاملة، بما في ذلك كيفية معالجة التحيزات الضمنية، وتنفيذ مناهج شاملة واستخدام التكنولوجيا لدعم المتعلمين المتنوعين.

المعرفة الخضراء

يشهد قطاع التعليم الخاص تحولًا كبيرًا نحو الوعي البيئي والمعرفة الخضراء، وهو نهج تعليمي ناشئ يركز على الوعي بالمناخ، ورعاية البيئة، ومبادئ الاستدامة. تدرك المدارس ضرورة دمج المحتوى المتعلق بالمناخ في المناهج الدراسية لتزويد الطلاب بالمهارات الخضراء، وتمكينهم من اتخاذ خيارات سليمة للحفاظ على البيئة وإعدادهم للوظائف الخضراء. تضطلع مناهج التعلم التجريبي، بما في ذلك الرحلات الميدانية والأنشطة الخارجية، بدور محوري في تزويد الطلاب بتجارب مباشرة، مما يعزز فهمًا أعمق واتصالًا أقوى بالبيئة.

تعطي المؤسسات التعليمية العالمية الأولوية بشكل متزايد للاستدامة من خلال نمذجة البنية التحتية الخضراء والممارسات الصديقة للبيئة. ويشمل ذلك إقامة مراكز إعادة التدوير واستخدام تطبيقات الطاقة الشمسية، وعرض الممارسات المستدامة التي تعزز التعلم في الفصول الدراسية وتشجع السلوك المسؤول. علاوة على ذلك، تتطور المعرفة المناخية لتشمل العدالة المناخية والمساواة، مما يضمن الشمولية وتمكين الطلاب من مناصرة المجتمعات المهمشة المتأثرة بتغير المناخ. تتجاوز المعرفة الخضراء مجرد فهم علم المناخ؛ فهي تمكّن الطلاب من أن يصبحوا مواطنين عالميين مسؤولين، مما يساهم في مستقبل أكثر اخضرارا ومرونة للجميع.

في مملكة البحرين، تتضمن مؤسسات التعليم العالي عدداً من البرامج الأكاديمية المتخصصة في الاستدامة البيئية. يتم دمج المبادرات التي تعزز المعرفة الخضراء في قطاع التعليم بشكل عام كجزء من التزام المملكة بأهداف التنمية المستدامة.[15] تقوم المؤسسات التعليمية بإدراج مبادئ الاستدامة في مناهجها التعليمية، وغرس المعرفة والقيم المتعلقة بالحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة. يتم تشجيع الطلاب على التفكير بشكل نقدي في قضايا الاستدامة العالمية والمحلية، وتعزيز الابتكار وتطوير الحلول لمواجهة التحديات البيئية. هذا يعكس التزام مملكة البحرين بتقديم إجراءات شاملة لإعداد المتعلمين لمواجهة تغير المناخ وتعزيز التنمية المستدامة، لضمان مستقبل أكثر إشراقًا وخضرة للأجيال القادمة.

تسهيل التحول نحو الكوادر العاملة القائمة على المهارات

يتزايد الاعتراف بتسهيل الانتقال نحو كوادر عاملة قائمة على المهارات باعتباره توجها عالميًا حاسمًا في قطاع التعليم والذي يتجلى بشكل ملحوظ في مملكة البحرين. ويحفز هذا التحول الإقرار بأن المؤهلات التقليدية وحدها غير كافية لتحديد قابلية التوظيف في سوق العمل سريع التطور اليوم. أصبحت المهارات والكفاءات المحددة هي الأولوية لدى أصحاب العمل بدلاً من الاعتماد على متطلبات الشهادات الجامعية الصارمة، مما يسلط الضوء على أهمية تقييم المهارات في تحديد أداء المرشحين المحتملين. من خلال التركيز أيضًا على المهارات بدلاً من التركيز من المؤهلات فقط، لا يقوم أصحاب العمل فقط بتعزيز الشمولية عبر إزالة متطلبات الشهادات من إعلانات الوظائف، بل يخلقون أيضًا طرقًا للتقدم الوظيفي من خلال الاستثمار في برامج التدريب وتطوير المهارات.

[15] وكالة أنباء البحرين (2024). "جهود مملكة البحرين لإدراج قضايا المناخ في قطاع التربية والتعليم التي تم تسليط الضوء عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ"

حيث يضطلع التعاون بين أصحاب العمل والمؤسسات التعليمية بدور فعال في مواءمة المناهج مع احتياجات القطاع الخاص، وبالتالي سد الفجوة بين القطاع الأكاديمي ومهارات صاحب العمل المطلوبة. يعد النهج القائم على المهارات الأفراد لمستقبل العمل في عصر تهيمن عليه الأتمتة والذكاء الاصطناعي، مع التركيز على المعرفة الرقمية والتكيف وقدرات حل المشكلات. بالإضافة إلى ذلك، يعزز هذا التحول العدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص عمل ذات رواتب أعلى وتنقل أكبر للأفراد من مختلف الخلفيات.

الاعتراف بأهمية التعلم مدى الحياة في تعزيز المهارات القابلة للتحويل، يجعل المبادرات التي تهدف إلى مواءمة التعليم والتدريب مع الاحتياجات المتطورة لسوق العمل ضرورية. تتعامل مملكة البحرين مع هذا بشكل فعال من خلال السياسات والمبادرات الإستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز نهج قائم على المهارات لتطوير الكوادر العاملة. على سبيل المثال، تقود المبادرة المشتركة بين هيئة جودة التعليم والتدريب ومجلس التعليم العالي تطوير أطر عمل للاعتراف بالتعلم المسبق والقطاع، والتي ستدعم بشكل أكبر اعتماد نظام قائم على المهارات.[16] كما يهدف الإطار الوطني للمؤهلات إلى تعزيز التعلم مدى الحياة من خلال الاعتراف بجميع أنواع التعلم، وبالتالي تسهيل التقدم الوظيفي وتطوير المهارات.

تؤكد الخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم (2023-2026)[17] على الحاجة المستمرة لتحسين جودة وفعالية المناهج التعليمية بما يتوافق مع احتياجات السوق، في حين تركز الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي (2014-2024) واستراتيجيته القادمة (2025-2035) على تزويد مشهد التعليم العالي في مملكة البحرين بالمهارات اللازمة لتلبية متطلبات السوق الحالية والمستقبلية.[18] تؤكد هذه الجهود التزام مملكة البحرين بتعزيز كوادر عاملة وطنية ماهرة وقادرة على التكيف وقادرة على الازدهار في اقتصاد عالمي سريع التطور.

[16] هيئة جودة التعليم والتدريب "إستراتيجية هيئة جودة التعليم والتدريب 2023-2026"
[17] وزارة التربية والتعليم
[18] مجلس التعليم العالي. "الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي (2014-2024)"

الفرص المهنية

يقدم قطاع التعليم الخاص في مملكة البحرين مشهد عمل ديناميكي مع كوادر عاملة متنوعة، تضم محترفين محليين ودوليين. ومن المتوقع أن يكون التنوع في الكوادر العاملة في القطاع نتيجة لتقديم المدارس الخاصة والمؤسسات التعليمية الخاصة الأخرى مناهج دولية والتي تتطلب معلمين وإداريين متخصصين في تلك المجالات، مما يسمح للقطاع بدعم المتعلمين من ثقافات مختلفة.

يوفر قطاع التعليم الخاص العديد من الفرص في كل من الأدوار التعليمية والأكاديمية بما في ذلك المعلمين في المدارس وأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي ومدربي التعليم والتدريب المهني، بالإضافة إلى دعم مناصب الموظفين مثل اختصاصيو ضمان الجودة الذين يضمنون معايير التعليم، واختصاصيو تكنولوجيا التعليم الذين يدعمون دمج التكنولوجيا في التعليم، واختصاصيو الإرشاد الاجتماعي الذين يقدمون التوجيه للطلاب، وأمناء المكتبات الذين يديرون مصادر التعلم. تخلق مجموعة الفرص المتنوعة مسارات مهنية مرنة في جميع أنحاء القطاع، مما يمكّن المحترفين من الانتقال بين مناصب مختلفة واستكشاف أدوار متنوعة التي تتوافق مع مهاراتهم واهتماماتهم. تشجع هذه المرونة أيضًا النمو المهني المستمر، مما يتيح للمعلمين والموظفين اكتساب مهارات جديدة، والتكيف مع التوجهات الناشئة، وتولي أدوار قيادية في مجالات مختلفة ضمن التعليم الخاص.

مع نمو القطاع، ستزداد أيضًا الحاجة العامة إلى المعلمين، مما يتطلب توفير المزيد من المعلمين في الأدوار التقليدية، بالإضافة للحاجة إلى الاستعداد لأدوار جديدة ناشئة. تماشياً مع التوجهات العالمية الملحوظة، يُعد تحسين المهارات وإعادة تأهيل المحترفين في قطاع التعليم الخاص ضروريًا مع تحرك القطاع نحو بناء ممارسات تعليمية شاملة، وتعليم بيئي ومستدام، واعتماد المزيد من الرقمنة والتكنولوجيا المتكاملة.

استكشاف مهنة في قطاع التعليم الخاص

يمكن أن توفر المهنة في قطاع التعليم الخاص تجربة ديناميكية ومجزية عبر مجموعة واسعة من الوظائف والمناصب الأكاديمية وغير الأكاديمية. بالتعاون مع فريق عمل القطاع، تم تحديد ست مجموعات وظيفية تشمل مجموعة متنوعة من الأدوار الوظيفية الحيوية ضمن القطاع الخاص. وتشمل مجموعات الوظائف التعليم المبكر، ومدارس التعليم الأساسي والثانوي، ومؤسسات التعليم العالي، ومؤسسات التدريب المهني، وتقييم الجودة والاعتماد، والدعم الأكاديمي / الإداري (انظر: الوثيقة التكميلية " خريطة المسارات الوظيفية في قطاع التعليم الخاص").

تتضمن كل مجموعة وظائف مجموعة من المناصب، بدءا من أدوار المبتدئين مثل مساعد معلم وفني المختبرات إلى الأدوار العليا مثل المدير أو نائب الرئيس أو مدير الإدارة، مما يشير إلى قطاع به مجموعة واسعة من فرص العمل مع نقاط دخول وطرق تقدم متعددة للباحثين عن عمل.

على سبيل المثال، تتضمن مجموعة التعليم والتدريب المهني أدوارًا فنية مثل المدربين والمقيمين المتخصصين، والتي تتطلب خبرة في الموضوع وتجربة في المجال. هذا يوفر فرصًا للمحترفين للانتقال إلى التعليم والتدريب المهني من قطاعات أخرى ضمن قطاع التعليم الخاص، أو من قطاعات أخرى في سوق العمل مثل الصناعات التحويلية والنقل والخدمات اللوجستية أو الخدمات المالية، على سبيل المثال. في المقابل، قد تجذب الأدوار مثل أخصائي القبول والتسجيل أو أخصائي الجودة أولئك الذين لديهم خلفية في إدارة الأعمال أو إدارة الجودة.

في مرحلة التعليم المبكر، تجسد مناصب مثل معلمات التعليم المبكر تركيز القطاع على رعاية المتعلمين الأصغر سنًا، بينما يمثل التعليم العالي أدوارًا مثل المدرسين والأساتذة الذين يلعبون دورًا أساسيًا في تشكيل التنمية الشخصية والأكاديمية والمهنية للأفراد في الكليات والجامعات.

الشكل 2: مجموعة وظائف قطاع التعليم الخاص

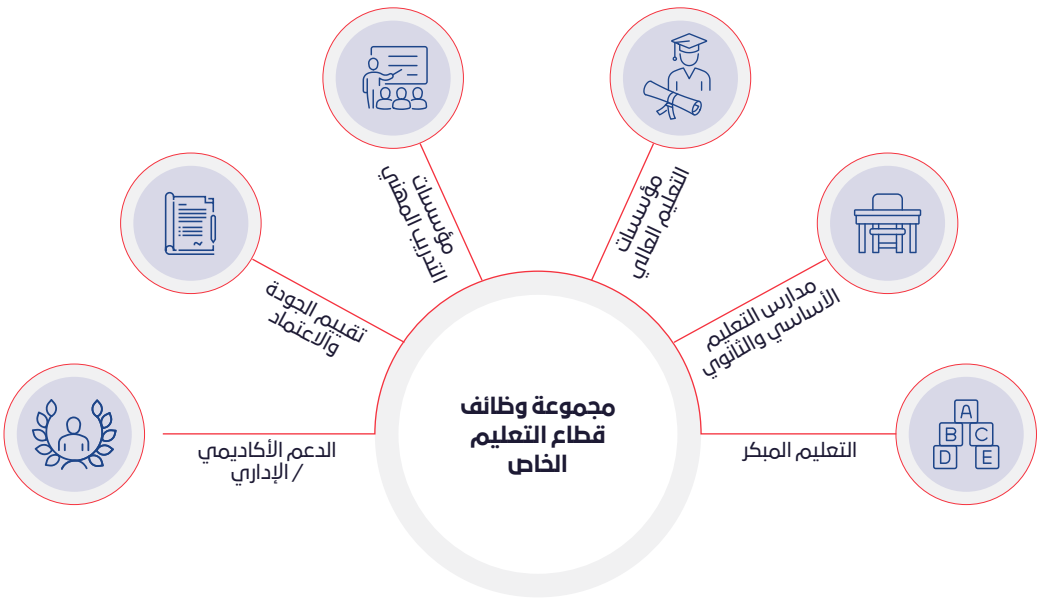

المصدر: فريق عمل قطاع التعليم الخاص

عبر القطاعات الفرعية الأربعة، تم تحديد ست مجموعات وظيفية واسعة من قبل فريق عمل القطاع التي تغطي معظم الوظائف الخاصة بالقطاع في المجال، كما هو موضح أعلاه في الشكل 2. حدد فريق عمل القطاع عددًا من الأدوار المطلوبة في قطاع التعليم الخاص. حيث كان الطلب الأكثر أهمية والذي تم تسليط الضوء عليه هو موظفي التعليم وأعضاء هيئة التدريس. تشمل هذه الفئة أدوار التدريس المتخصصة، مثل معلمي الاحتياجات التعليمية الخاصة والمدربين المهنيين والمقيمين ومصممي المناهج ومنسقي المناهج ومعلمي التعليم المبكر وأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي.

بالإضافة إلى ذلك، هناك طلب متزايد على معلمي الاحتياجات التعليمية الخاصة في كل من مدارس التعليم الخاص والمدارس الخاصة الشاملة، بما يتوافق مع مبادرة وزارة التربية والتعليم لدعم دمج الأطفال ذوي الإعاقات الخفيفة ضمن مدارس مملكة البحرين. يعد المعلمون المؤهلون في مجال الاحتياجات التعليمية الخاصة أمرًا بالغ الأهمية في تلبية احتياجات الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية المتنوعة من خلال إنشاء خطط تعليمية فردية وتعزيز بيئة شاملة.

كما سلط فريق عمل القطاع الضوء على الحاجة المتزايدة إلى خبراء التكنولوجيا والرقمية. إذ تعتبر هذه الأدوار أساسية لدعم هدف قطاع التعليم الخاص في تطوير كوادر عاملة جاهزة للمستقبل. يلعب الخبراء الرقميون دورًا حيويًا في تنفيذ وإدارة الأدوات والمنصات والأنظمة الرقمية لتحسين التدريس والتعلم والتقييم والعمليات الإدارية. مع اجبار الجائحة على التحول إلى التعلم عبر الإنترنت، أصبحت الأدوار الرقمية أكثر أهمية في إنشاء محتوى تعلم إلكتروني تفاعلي وضمان فصول دراسية افتراضية سلسة.

لمواكبة سوق العمل المتغير والتطورات التكنولوجية، قام فريق عمل القطاع بتحديد الأدوار الجديدة والناشئة في قطاع التعليم الخاص. وقد أكد ذلك على أهمية رفع مستوى المهارات وإعادة تأهيل الموظفين لتوفير حلول تعليمية يسهل الوصول إليها والتي تعتبر ضرورية للحفاظ على مشهد القطاع المتطور. تسهل أدوار مثل المدربين عبر الإنترنت ومديري الفصول الدراسية الافتراضية تجربة تعلم عن بعد سلسة. يواكب مصممو التعليمات التحول نحو التعلّم عبر الإنترنت، حيث يقومون بإعداد مواد تعليمية إلكترونية تفاعلية وموارد جاذبة. علاوة على ذلك، يتطلب القطاع وجود متخصصين في الذكاء الاصطناعي لدعم الابتكار وتعزيز الكفاءة التشغيلية مما يضمن تجارب تعليمية مخصصة للطلاب.

أما الأدوار الأخرى مثل محللي البيانات وعلماء البيانات، فتعمل على استخلاص الرؤى وقيادة عملية اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة في قطاع والتعليم الخاص. حيث يزداد أيضا الطلب على المعلمين في مجال الروبوتيك لقيادة البرامج في هذا الميدان، والتي تستفيد من إمكانات الروبوتيك لإحداث ثورة في الصناعات من خلال الأتمتة. مع دمج المؤسسات للتكنولوجيا في التعليم، أصبح مستشارو تكنولوجيا التعليم ومسيرو التعلم المرن أكثر أهمية في توجيه وتسهيل تجارب التعلم القابلة للتكيف لمتعلمين متنوعين. إضافة لذلك، يقوم محللو السياسات التعليمية والباحثون بدفع عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة من خلال دراسة أنظمة التعليم والتوصية بالتحسينات. بشكل عام، تقود الأدوار الرقمية والتكنولوجية الابتكار والتحول في قطاع التعليم الخاص، وتعتبر هذه الأدوار الناشئة ضرورية للتعامل مع تعقيدات التعليم الحديث وإعداد المتعلمين للمستقبل.

سلط فريق عمل القطاع الضوء على وظائف أخرى مطلوبة مثل المرشدين الأكاديميين والمهنيين، استجابةً للتركيز المتزايد على رفاهية الطلاب من خلال تقديم الدعم واستراتيجيات التكيف.

أكد فريق عمل القطاع على أهمية الأدوار الوظيفية في مجالي تقييم الجودة والاعتماد، مثل المقيمين، وأخصائيي الجودة، والمراقبين الداخليين للجودة. تُعد هذه الأدوار أساسية لضمان تحقيق المعايير بشكل مستمر، والاعتراف بالإنجازات، ودفع عجلة التحسين المستمر عبر جميع أنظمة التعليم.

كما كشفت رؤى فريق عمل قطاع التعليم الخاص في مملكة البحرين عن مجموعة متنوعة من الأدوار اللازمة لتقديم تعليم عالي الجودة وتشكيل تجارب تعلم الطلاب. بالإضافة إلى ذلك، يسلط الطلب المتزايد على الخبراء الرقميين الضوء على التزام القطاع بالتقدم التكنولوجي والابتكار، مما يساهم في التميز التعليمي في مملكة البحرين وتطوير كوادر عاملة جاهزة للمستقبل.

الشكل 3: الوظائف التي سيرتفع عليها الطلب وفقا لتوقعات فريق عمل القطاع

ملاحظة: تم ترتيب الأدوار الوظيفية أدناه أبجديا وليس حسب حجم الطلب عليها في القطاع.

الوظائف المطلوبة	نبذة عن الوظيفة
مصممو التعليم الالكتروني	يخلق مصممو التعليم الالكتروني تجارب تعليمية مشوقة وفعالة لطلاب التعليم والتدريب المهني، من خلال تحليل أهداف التعلم وتصميم المناهج التي تتوافق مع هذه الأهداف. من خلال الاستفادة من أدوات الوسائط المتعددة والتقنيات التعليمية، يقوم مصممو التعليم بتطوير محتوى ديناميكي يلبي أساليب التعلم المتنوعة.
اختصاصيو التحول الرقمي	يقود اختصاصيو التحول الرقمي عملية دمج التكنولوجيا في العمليات التعليمية لتعزيز الكفاءة وتعزيز الابتكار. حيث يقيّمون الممارسات الحالية ويوصون بالحلول الرقمية التي تبسط المهام الإدارية وتحسن تجارب التدريس والتعلم. يضمن الاختصاصيون تكامل التكنولوجيا بسلاسة من خلال تقديم التدريب والدعم للموظفين على التقنيات الجديدة.
اختصاصيو تكنولوجيا التعليم	يعمل اختصاصيو تكنولوجيا التعليم على سد الفجوة بين التعليم والتكنولوجيا، ودعم المعلمين في دمج أدوات تكنولوجيا التعليم بشكل فعال في ممارساتهم التعليمية. حيث يقدمون فرص التدريب والتطوير المهني للمعلمين على مختلف منصات تكنولوجيا التعليم واستكشاف المشكلات الفنية التي قد تنشأ وإصلاحها.
معلمو الاحتياجات التعليمية الخاصة	يقدم معلمو الاحتياجات التعليمية الخاصة الدعم والتسهيلات الملائمة للطلاب ذوي الإعاقة. يتعاونون مع أولياء الأمور ومقدمي الرعاية وغيرهم من المتخصصين لتطوير خطط تعليمية فردية تلبي الاحتياجات الفريدة لكل طالب. يقوم معلمو الاحتياجات التعليمية الخاصة بتكييف طرق ومواد التدريس لضمان حصول جميع الطلاب على تعليم جيد وفرص للنجاح الأكاديمي.
معلمات التعليم المبكر	تكرس معلمات التعليم المبكر التنمية الاجتماعية والعاطفية والمعرفية للمتعلمين الصغار. إذ يخططن وينفذن أنشطة مناسبة للعمر تحفز الفضول وتعزز المهارات الأساسية في اللغة والتطور الحركي والتفاعل الاجتماعي. كما تضطلع معلمات التعليم المبكر بدور مهم في وضع الأساس للتعلم مدى الحياة والنجاح الأكاديمي.

الوظائف المطلوبة	نبذة عن الوظيفة
معلمو المواد المتخصصة، أعضاء الهيئة التعليمية، ومدربون مهنيون	يتمتع معلمو المواد المتخصصة، وأعضاء الهيئة التعليمية، ومدربون مهنيون بالخبرة في مواضيع محددة أو مهارات مهنية. حيث يطرحون محتوى خاص من خلال دروس تفاعلية وجاذبة، كما يوفرون التدريب العملي والتجارب العملية في المجالات المهنية لتزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات اللازمة للنجاح في المسارات الوظيفية التي يختارونها. إذ تشمل التخصصات المطلوبة التي أبرزتها فريق عمل القطاع التربية البدنية، البكالوريوس الدولية ومناهج شهادة الثانوية العامة الدولية والترميز والروبوتيك.
مصممو / منسقو المناهج الدراسية	يتعاون مصممو/منسقو المناهج الدراسية لتطوير برامج تعليمية متماسكة تتوافق مع المعايير والأهداف التعليمية. يقومون بإنشاء وثائق وتحديد نطاقها وتسلسلها لضمان التنفيذ السلس وتوافق المناهج التعليمية عبر مستويات الصفوف والمواد الدراسية.
مرشدو	يقدم المرشدون الدعم الإرشادي والتوجيه الأساسي للطلاب فيما يتعلق برفاهيتهم الاجتماعية والعاطفية والأكاديمية. وكذا معالجة المشكلات السلوكية والعاطفية، وتهيئة بيئة دعم ورعاية لتعزيز نجاح الطلاب ورفاهيتهم
أمناء مكتبات	يدير أمناء المكتبات موارد المكتبة ويعززون المعرفة بين الطلاب. فهم ينسقون مجموعات الكتب وينظمون مواد المكتبة ويوفرون الوصول إلى مجموعة واسعة من الموارد لدعم تعلم الطلاب وأبحاثهم. كما يمكّن أمناء المكتبات الطلاب من إجراء تقييم نقدي للمعلومات واستخدامها بفعالية.
اخصائيو ضمان الجودة والامتثال والاعتماد	يضطلع اخصائيو ضمان الجودة والامتثال والاعتماد بدور حيوي في ضمان جودة التعليم والامتثال للمعايير واللوائح. ويقومون بإجراء عمليات تدقيق وتقييم لمراقبة الممارسات التعليمية والحفاظ على الاعتماد. يدفع هؤلاء الاختصاصيون جهود التحسين المستمر لتعزيز المخرجات التعليمية وكفاءة المؤسسات من خلال تنفيذ مبادرات تحسين الجودة.

تسليط الضوء على أبرز المهن

تسليط الضوء على أبرز المهن:
اختصاصي التحول الرقمي

نظرة عامة على الدور

يقود اختصاصيو التحول الرقمي عملية دمج التكنولوجيا في العمليات التعليمية لتعزيز الكفاءة والابتكار. حيث يقيّمون الممارسات الحالية ويوصون بالحلول الرقمية التي تبسط المهام الإدارية وتحسن تجارب التعليم والتعلم. يضمن هؤلاء الاختصاصيون التكامل السلس للتكنولوجيا وتمكين المعلمين من الاستفادة من الأدوات الرقمية بفعالية في ممارساتهم التعليمية من خلال توفير التدريب والدعم للموظفين على التقنيات الجديدة.

المسار والتقدم الوظيفي

يبدأ التقدم الوظيفي لاختصاصي التحول الرقمي في التعليم الخاص بأدوار مثل فني التعليم أو اختصاصي دعم التكنولوجيا في التعليم أو محللي البيانات، واكتساب خبرة عملية والمساعدة في المشكلات الفنية والأدوات التعليمية. عند الانتقال إلى أدوار المستوى المتوسط، قد ينتقلون إلى مناصب مثل منسق التعلم الرقمي، والإشراف على دمج التكنولوجيا في الفصول الدراسية والأقسام، أو اختصاصيو تكنولوجيا تعليم، حيث يتعاونون مع المعلمين لتصميم تجارب تعلم رقمي فعّالة.

مع تعمق الاختصاصيين في خبراتهم، قد يتقدمون إلى مناصب قيادية، مثل اختصاصيي التحول الرقمي الذين يقودون مبادرات لتحويل التعليم والتعلم أو مستشاري تكنولوجيا التعليم الذين يقدمون النصائح مزودي التعليم الخاص بشأن اعتماد التكنولوجيا. تشمل الأدوار المتقدمة منصب مدير تكنولوجيا التعليم، والإشراف على إستراتيجية التكنولوجيا على المستوى المؤسسي، أو رئيس قسم المعلومات، وقيادة رؤية التكنولوجيا وتنفيذها عبر المؤسسة التعليمية بأكملها. وبدلاً من ذلك، قد يختار الأفراد مسارات ريادة الأعمال، أو تأسيس الشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا التعليم، أو الشركات الاستشارية، أو اختيار الأدوار البحثية، والمساهمة في المجال من خلال الابتكار والقيادة الفكرية.

طوال مسيرتهم المهنية، يسعى اختصاصيو التحول الرقمي إلى التطوير المهني من خلال الحصول على شهادات في تكنولوجيا التعليم وإدارة المشاريع وتحليل البيانات، بالإضافة إلى البقاء على اطلاع على التقنيات الناشئة والتوجهات التربوية من خلال التعلم المستمر وفرص التواصل.

تسليط الضوء على أبرز المهن:

معلم الاحتياجات التعليمية الخاصة

نظرة عامة على الدور

يقدم معلمو الاحتياجات التعليمية الخاصة دعمًا مخصصًا للطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة والإعاقات، كما يتعاونون مع أولياء الأمور ومقدمي الرعاية وغيرهم من الأخصائيين مثل معالجي النطق ومحللي السلوك لتطوير خطط التعليم الفردي التي تلبي الاحتياجات الفريدة لكل طالب. يقوم معلمو الاحتياجات التعليمية الخاصة بتكييف أساليب ومواد التدريس لضمان حصول جميع الطلاب على تعليم جيد وفرص للنجاح الأكاديمي.

المسار والتقدم الوظيفي

كمتطلب مبدئي للعمل في هذه المهنة، يتوجب على معلم الاحتياجات التعليمية الخاصة أن يحمل مؤهل تعليمي مع شهادة تخصصية في الاحتياجات التعليمية الخاصة. كمسار بديل، قد يبدأ كأستاذ مساعد في فصول الاحتياجات التعليمية الخاصة، مكتسبا خبرة عملية بجانب معلم الاحتياجات التعليمية الخاصة، حيث يقدم الدعم المستهدف للطلاب في مجموعات صغيرة.

مع تقدم معلمي الاحتياجات التعليمية الخاصة، قد يتولون أدواراً قيادية كمعلمين رئيسيين للاحتياجات التعليمية الخاصة، كما يشرفون على عمليات القسم ويوجهون الموظفين المبتدئين. تشمل مسارات التخصص أن يصبحوا متخصصين في التدخل السلوكي ، مع التركيز على استراتيجيات إدارة السلوك، أو متخصصين في التكنولوجيا المساعدة، حيث يدمجون أدوات التكنولوجيا لتعزيز التعلم للطلاب ذوي الإعاقات. قد يرتقي معلمو الاحتياجات التعليمية الخاصة إلى مناصب مثل منسقي التعليم الخاص/منسقي الدمج، حيث يديرون خدمات الاحتياجات التعليمية الخاصة على المستوى المؤسسي.

يمكن أن يتطور هذا الدور إلى ما هو أبعد من المناصب المؤسسية ليصبح اختصاصي إرشاد اجتماعي تربوي متخصص في مجال الاحتياجات التعليمية الخاصة، حيث يقدم التوجيه بشأن أفضل الممارسات وتطوير السياسات. بالإضافة إلى ذلك، قد يساهم البعض في هذا المجال كباحثين في التعليم الشامل، مما يدفع بالممارسات القائمة على الأدلة إلى الأمام.

يسعى معلمو الاحتياجات التعليمية الخاصة طوال مسيرتهم المهنية إلى التطوير المهني من خلال الحصول على شهادات في مجال التعليم الخاص وتحليل السلوك والتكنولوجيا المساعدة مع البقاء على اطلاع دائم على الأبحاث واستراتيجيات التدريس والتغييرات التشريعية.

تسليط الضوء على أبرز المهن:
موجه/مدرب مهني متخصص

نظرة عامة على الدور

يهدف دور الموجه /المدرب في قطاع التعليم والتدريب المهني إلى تعليم المهارات العملية والمعرفة للطلاب. هؤلاء المحترفين هم خبراء في المجال يتمتعون بسنوات من الخبرة، إذ يصممون ويقدمون دورات متخصصة تتماشى مع معايير المجال. ويقومون بإجراء جلسات تدريبية عملية، ويعرضون التقنيات والعمليات، ويقيمون أداء الطلاب لضمان التعلم الفعّال. يتعاون المدربون مع المحترفين في هذا المجال للحفاظ على محتوى الدورة مناسبًا. كما أنهم يشاركون في التطوير المهني المستمر لتعزيز مهاراتهم التعليمية ومواكبة التطورات في المجال. هدفهم الأساسي هو إعداد الطلاب لمهن ناجحة في ميادينهم المهنية.

المسار والتقدم الوظيفي

في قطاع التعليم المهني، يبدأ المسار المهني بدور موجه/ مدرب الذي عادة ما يكون خبيرًا في المجال ولديه عدة سنوات من الخبرة العملية. يجلب هؤلاء المحترفون معرفتهم العملية ومهاراتهم إلى الفصول الدراسية، حيث يصممون ويقدمون دورات تتوافق مع معايير المجال.

قد يأخذون أدوارًا قيادية متوسطة المستوى مع تقدمهم في حياتهم المهنية، ويصبحون منسقي برامج/ أو رؤساء أقسام. إذ يتضمن هذا المنصب تطوير المناهج الدراسية والإشراف على أعضاء هيئة التدريس وضمان تلبية البرامج لاحتياجات المجال ومعايير الاعتماد. ويتطلب ذلك مهارات متقدمة في التعاون والتواصل وإدارة الموارد.

على المستوى المتقدم، قد ينتقل المحترفون إلى دور قيادي مثل مدير لمؤسسة التعليم والتدريب المهني. يكون الأفراد مسؤولين عن القيادة الإستراتيجية للمؤسسة في هذا الدور، وتحديد رؤيتها ورسالتها، وملاءمتها مع متطلبات المجال.

يسعى المحترفون في هذه الأدوار إلى التطوير المهني من خلال الشهادات في مجال تخصصهم أو مجالهم المهني طوال مسيرتهم المهنية، والانخراط في التعلم المستمر للبقاء على اطلاع دائم على توجهات المجال ومنهجيات التدريس، والتواصل مع المحترفين في مجالهم لتعزيز النمو والتطور.

إعداد كوادر عاملة جاهزة لمواكبة المستقبل

في قطاع التعليم الخاص الذي يتغير بسرعة اليوم، فإن تغيير العقلية أمر حاسم للمعلمين والإداريين لمواكبة أحدث التطورات. يتم استبدال النهج التقليدي الذي يعتمد على الأقدمية والعناوين الوظيفية بمنهج جديد يعتمد على التركيز على المهارات. للنجاح في هذا النهج الجديد يجب على المعلمين إعطاء الأولوية للتطوير المستمر للمهارات والتكيف لمواجهة التعقيدات والفرص التي توفرها التكنولوجيا، وديناميكيات الفصول الدراسية المتطورة واحتياجات الطلاب المتغيرة. يضمن تبني هذا النهج بقاء معلمين متمكنين ويمتلكون روح تنافسيه في قطاع دائم التطور.

إدراكًا لهذه الحاجة قامت تمكين في إطار مبادرة مهارات البحرين وبالتعاون مع فريق عمل القطاع بتطوير المعايير المهنية الوطنية ومخططات المسار المهنية خصيصًا لقطاع التعليم الخاص. تعتبر هذه الموارد أساسية في توضيح المسارات الوظيفية المختلفة المتاحة داخل القطاع على المستويين العمودي والأفقي. وهي توفر إطارًا واضحًا لفهم المهارات والكفاءات المطلوبة في مراحل وأدوار مختلفة، مما يوفر إرشادات لأولئك الذين يسعون إلى التقدم أو التمحور داخل القطاع. يمكّن هذا النهج الموظفين من اتخاذ قرارات واعية بشأن مساراتهم المهنية وتطويرهم المهني، مع التركيز على اكتساب وتطوير المهارات الأكثر قيمة واحتياجا في مشهد التعليم الخاص اليوم. يمكن للكوادر العاملة في مجال التعليم الخاص في مملكة البحرين ملاءمة أهدافهم المهنية الشخصية بشكل أفضل مع الاحتياجات المتطورة للقطاع من خلال الاستفادة من هذه المعايير والخرائط، مما يضمن وجود مجموعة مواهب قوية، ماهرة، وقابلة للتكيف.

يشهد قطاع التعليم الخاص حاليًا تغييرات كبيرة لتزويد الأفراد بالمهارات اللازمة للكوادر العاملة المستقبلية. مدفوعًا بالتطورات التكنولوجية والرقمنة والشمولية وممارسات التنوع والمبادرات المستدامة، إذ يتم إعادة التفكير في طرق التدريس التقليدية. يركز قطاع التعليم الآن على التعلم الشخصي والتدريب المهني والنهج متعددة التخصصات. تدرك مملكة البحرين من خلال التزامها باقتصاد مستدام ومتنوع، أهمية تطوير كوادر عاملة تتمتع بالمجموعة المناسبة من المهارات لضمان النجاح.

يمكن تصنيف المهارات على أنها مهارات أساسية أو فنية، وكلاهما ضروري لبناء كوادر عاملة ناجحة وذات كفاءة. المهارات الأساسية - المعروفة أيضًا باسم المهارات العامة - تعد ضرورية للأداء الجيد في أي بيئة أو مؤسسة وتزداد أهميتها لدى أصحاب العمل. تم توثيق هذه المهارات الأساسية في إطار المهارات الأساسية الذي يمكن تطبيقه في جميع الميادين. أما المهارات الفنية فهي القدرات أو المعرفة أو الخبرة المطلوبة لأداء مهام محددة تتعلق بالوظيفة. يمكن اكتساب العديد من هذه المهارات من خلال التدريب المهني أو برامج التعلم أو الخبرة أثناء العمل.

إطار المهارات الأساسيّة

كان لصندوق العمل (تمكين) الأسبقية في اســتحداث إطار للمهارات الأساسية وتطويره كجزء من جهود تصنيف المهارات الأوسع في المملكة. وقد تم تطوير هذا الإطار ومواءمته مع قائمة شاملة من المعايير وأفضل الممارسات الدولية، كما يعكس في الوقت نفسه الاحتياجات والتطلعات المحددة للبحرين كدولة ذات نهج تقدمي.

تساعد المهارات الأساسية على دعم عملية اكتساب مهارات التعلم والدراسة وتعزيزها، كما توفر الأساس اللازم للمهارات المطلوبة للاضطلاع بأدوار ووظائف محددة. والتي عادة ما يتم اكتسابها من خلال الخبرة الحياتية والعملية أو من خلال برامج التعلم والتدريب المنظمة. وتعتبر المهارات الأساسية ضرورية لأي وظيفة أو مهنة، إذ توفر قاعدة متينة للتعلم مدى الحياة وبناء القدرات والمهارات الفنية اللازمة لأداء أدوار وظيفية معينة.

ويتبلور إطار المهارات الأساسية حول ثالث ركائز جوهرية، هي: الذكاء الاجتماعي، والإدارة الذاتية، ومهارات التحليل، والتي يساهم كل منها بدور حيوي في تشكيل كوادر عاملة عالية الكفاءة تتميز بالبراعة والقدرة على التكيف. ويندرج تحت كل ركيزة من هذه الركائز أربع مهارات أساسية تشـكل إطارا متكاملا مكونا من اثنتي عشر مهارة أساسية.

إطار المهارات في مملكة البحرين

الذكاء الاجتماعي

القدرة على إدراك الذات والاحتواء، إضافة الى المقدرة على التواصل وبناء علاقات تمتاز بالتعاطف والمصداقية والاحساس بمشاعر الاخرين

تعزيز الشمولية

القدرة على خلق بيئة عمل وإدارة علاقات المجموعات المختلفة فيها، ضمن أطر مختلفة، من خلال السعي لإيجاد فهم مشترك بصرف النظر عن العرق، أو الدين، أو الجنس، أو العمر، أو الكفاءة، أو التعليم، أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

التواصل

القدرة على الإنصات والفهم بفاعلية، والتعبير عن الأفكار بشكل فعال، وتبادل المعلومات، وتوظيف مهارات التفاوض واستخدام المهارات الشفهية والكتابية والتواصل غير اللفظي عبر مجموعة من البيئات المختلفة.

التعاطف

القدرة على إظهار الذكاء العاطفي من خلال إظهار الوعي بمشاعر وأحاسيس الآخرين والقدرة على التصرف وفقا للموقف.

التعاون والعمل الجماعي

القدرة على العمل بشكل جماعي وفعال مع شخص أو أكثر لتحقيق هدف مشترك، والجمع بين مجموعة من الخبرات والمهارات القائمة على تبادل الأفكار وتبادل الخبرات وتطوير حلول إبداعية.

إدارة الذات

القدرة على إدارة السلوكيات والأفكار والمشاعر بطريقة واعية ومنتجة

التكيّف

القدرة على التكيف بسهولة مع الأوضاع المستجدة والظروف المتغيرة في الحياة والعمل وتغيير الممارسات كلما تطلب ذلك .

المبادرة

القدرة على التفكير بشكل مستقل، وتحديد الفرص، والتفكير بشكل إبداعي ، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند الضرورة دون الحاجة إلى توجيه.

التخطيط والتنظيم

القدرة على تخطيط وتنظيم المهام من أجل تلبية المتطلبات في الوقت المحدد.

إجادة القراءة والكتابة (المعرفة)

القدرة على فهم واكتساب الثقة والمهارات للعمل باللغة لتحديد وتفسير وخلق والتواصل بفعالية في الصيغ المكتوبة والشفوية.

مهارات التحليل

القدرة على جمع البيانات وتنظيمها وعرضها بشكل مرئي واستيعابها باستخدام مجموعة من الأدوات وتوظيف مجموعة من المهارات

المعرفة الرقميّة

القدرة على إيجاد، وتقييم، وتحليل، واستخدام، ومشاركة المحتوى، باستخدام الأجهزة الرقمية، وتطبيقات البرمجيات واستكشاف المشاكل الشائعة وحلها.

التفكير الناقد

القدرة على التحليل والتفسير والتقييم والاستدلال والشرح والتوليف والتأمل الذاتي في سياق إصدار أحكام منطقية تستند إلى تسلسل منطقي من التفكير المستقل.

حل المشكلات

القدرة على تحديد وتقييم القضايا والمشكلات والاستفادة من الموارد المتاحة لتقييم وتوليد الحلول المحتملة في السياقات الشخصية والاجتماعية والعملية.

الحساب

القدرة على الفهم وامتلاك الثقة والمهارات للعمل بالأرقام باستخدام المهارات العددية لمعالجة وتفسير وتوصيل المعلومات للمساعدة في فهم المشكلات والتنبؤ بها وحلها.

المهارات الأساسية اللازمة لتحقيق النجاح في هذا القطاع

بالإضافة إلى توفير أساس للتعلم والتطوير المستمرين، تلعب المهارات الأساسية دورًا حاسمًا في تحقيق النجاح في مكان العمل سريع التطور. تعزز المهارات الأساسية المرونة والابتكار والقدرة على مواجهة التحديات المتنوعة في مختلف السياقات. مع تقدم المحترفين في مسيرتهم المهنية، تزداد أهمية المهارات الأساسية وتصبح تنميتها وتطويرها في مقدمة الأولويات. حدد فريق عمل القطاع خمس مهارات أساسية هي الأكثر طلبًا عبر قطاع التعليم الخاص.

الشكل 4: المهارات الأساسية المطلوبة كما حددها فريق عمل القطاع

ملاحظة: المهارات الأساسية المدرجة أدناه ليست مرتبة حسب حجم الطلب عليها في القطاع.

التواصل	التواصل الواضح ضروري في نقل المفاهيم والتعليمات والتوقعات إلى الطلاب مما يضمن فهمهم للمادة. يساعد التواصل الجيد الطلاب على العمل معًا ويشجعهم على التفكير الناقد في بيئات العمل الجماعي ونقاشات الفصل الدراسي. يعزز التواصل المنتظم بين المعلمين والمتعلمين الثقة ويحفز تقديم الملاحظات ويعالج الاحتياجات الفردية، مما يعزز بيئة التعلم بشكل أكبر. يمتد التواصل الفعال إلى ما هو أبعد من الفصول الدراسية التقليدية من خلال المنصات الإلكترونية ورسائل البريد الإلكتروني والفصول الدراسية الافتراضية، مما يدعم مبادرات التعلم الإلكتروني. تساعد مهارات التواصل أيضًا المعلمين والمربين في تفاعلاتهم مع أولياء الأمور لضمان التنمية الشاملة في جميع البيئات.
التعاطف	التعاطف مهارة مهمة يجب أن يمتلكها المعلمون والمربون لبناء علاقات قوية مع طلابهم. يلعب التعاطف أيضًا دورًا حيويًا في إنشاء فصول دراسية شاملة حيث يشعر مختلف المتعلمون بالتقدير والقبول. عندما يتمكن المعلمون من التعاطف مع المتعلمين ذوي الإعاقات، فإن ذلك يقلل من العزلة ويعزز القبول. كما يقوي التعاطف العلاقات بين المعلم والطالب، مما يبني الثقة والانسجام الذي يعزز نتائج التعلم ويخلق مساحة آمنة للمتعلمين للتعبير عن أنفسهم بأريحية. يمتد التعاطف إلى ما بعد الفصل الدراسي، حيث يسهم في تسهيل التواصل الفعّال بين الآباء والمعلمين من خلال بناء الثقة وتشجيع التعاون وفهم الظروف المنزلية.
التكيف	يتيح التكيف في قطاع التعليم الخاص للمعلمين تعديل أساليبهم في التدريس والمواد والاستراتيجيات للتعامل مع المواقف والتحديات غير المتوقعة بشكل فعال. توفر هذه المرونة نهجا يركز على الطالب ويستوعب احتياجات التعلم الفردية بما في ذلك احتياجات الطلاب ذوي الإعاقات أو الحواجز اللغوية. يتمتع المعلمون القادرون على التكيف بالمهارة في دمج التكنولوجيا واستخدام الأدوات الرقمية لتعزيز تجارب التعلم الشخصية والإلكترونية والحفاظ على تفاعل الطلاب. كما يجهزون الطلاب للكوادر العاملة المستقبلية من خلال تعزيز مهارات مثل المرونة والتكيف مما يساعد المتعلمين على الإبحار في سوق العمل بثقة.

تعزيز الشمولية	يساعد تعزيز الشمولية على خلق بيئة تعلمية عادلة لجميع الطلاب بغض النظر عن خلفياتهم أو قدراتهم أو هوياتهم. تحتفي الفصول الدراسية الشاملة بالتنوع، وتعزز الاحترام المتبادل، وتواجه التحيزات، مما قد يؤدي إلى انسجام اجتماعي أفضل. يدعم هذا النهج أيضًا الصحة النفسية للطلاب، حيث يجعلهم يشعرون بالأمان والتقدير، مما يمكن أن يحسن مشاركتهم وأدائهم الأكاديمي.
التخطيط والتنظيم	يسمح التخطيط والتنظيم للمعلمين بهيكلة الدروس بأهداف وأنشطة وتقييمات واضحة، مما يساعد على خلق بيئة تعزز من تفاعل الطلاب ونجاحهم. تساعد مهارات التخطيط والتنظيم المعلمين على الانتقال بسلاسة بين المواضيع حيث يحد من الوقت المخصص للتعلم ويحافظ على تركيز الطلاب. كما تمكن المعلمين من تلبية احتياجات الطلاب المتنوعة من خلال التعليم المتمايز وتعزيز الإدماج وضمان حصول جميع المتعلمين على فرصة المشاركة والتفوق. بالإضافة إلى ذلك، يقوم المعلمون بتعليم الطلاب مهارات حياتية قيمة مثل إدارة الوقت وتحديد الأولويات وتحديد الأهداف من خلال نمذجة مهارات التنظيم والتخطيط. إن التخطيط والتنظيم مهمان أيضًا في الوظائف غير الأكاديمية، حيث يتيحان المعالجة الدقيقة وفي الوقت المناسب لمعلومات الطلاب. يتعامل المسؤولون وموظفو الدعم مع مجموعات كبيرة من البيانات في عملياتهم اليومية، ويخططون للاتصالات الداخلية والخارجية وينسقون الفعاليات والمناسبات السنوية.

أهم المهارات الفنية اللازمة لكوادر عاملة تتسم بالمرونة

بناءً على الرؤى المستخلصة من الأقسام السابقة لهذا التقرير، يتضح أن هناك طلبًا على مهارات فنية محددة داخل قطاع التعليم الخاص. وتعكس هذه المهارات الاحتياجات التشغيلية الحالية وتتوقع متطلبات القطاع المستقبلية. يمكن أن يؤدي الفهم الأعمق لهذه المجالات الرئيسية إلى توجيه المحترفين لتحديد المهارات اللازمة أو إعادة التدريب أو مواءمة خبراتهم الحالية مع متطلبات القطاع.

ويتمتع المحترفون المزودون بالمهارات الفنية ذات الصلة بمكانة جيدة للمساهمة بشكل كبير في تطوير القطاع ودعم الأهداف الشاملة لمملكة البحرين. قدم فريق عمل القطاع رؤى حول قائمة المهارات الفنية المطلوبة حاليًا من قبل معاهد التعليم والتدريب الخاصة في مملكة البحرين كما هو موضح أدناه في الشكل 5.

الشكل 5: فجوات المهارات الفنية كما حددها فريق عمل القطاع

ملاحظة: تم ترتيب المهارات الفنية أدناه أبجديا وليس حسب حجم الطلب عليها في القطاع.

تصميم التقييم وتنفيذه:
تصميم الاختبارات التي تتماشى مع أهداف التعلم، وتنفيذها بطريقة تقلل من التحيز والتحريف، وتفسير النتائج لإثراء التعليمات المستقبلية.

إدارة الفصل الدراسي:
يشير إلى مجموعة واسعة من المهارات والتقنيات التي يستخدمها المعلمون للحفاظ على تنظيم الطلاب وترتيبهم وتركيزهم وانتباههم وانتظامهم في أداء مهامهم وإنتاجيتهم الأكاديمية خلال الفصل الدراسي.

الاستشارة:
تتضمن الاستشارة تقديم التوجيه للطلاب حول قضاياهم الأكاديمية أو المهنية أو الشخصية. ويمكن أن يشمل أيضًا العمل مع أولياء الأمور والشركاء الآخرين لدعم رفاهية الطالب بشكل عام.

التدريب والإرشاد:
توجيه ودعم الطلاب أو المعلمين الآخرين في تطورهم المهني. يمكن أن يشمل تقديم الملاحظات وتحديد الأهداف وتقديم الدعم العاطفي وتبادل الخبرات.

تحليل البيانات واتخاذ القرار القائم على البيانات:
يتضمن جمع وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بأداء الطلاب واستخدام هذه المعلومات لإثراء القرارات التعليمية. يمكن أن يساعد في تحديد الأنماط ووضع التنبؤات وتقييم فعالية الاستراتيجيات التعليمية.

اعتماد التكنولوجيا الناشئة وتكاملها:
يشير إلى القدرة على فهم وتبني ودمج التكنولوجيا الناشئة بشكل فعال في العملية التعليمية. وهو ينطوي على البقاء على اطلاع بأحدث التطورات التكنولوجية وفهم كيف يمكن أن تعزز التدريس والتعلم.

المهارات البيداغوجية:
يستخدم المعلمون هذه المهارات لتسهيل التعلم. وهي تشمل تصميم دروس فعالة وتمييز التعليمات لتلبية احتياجات التعلم المتنوعة وخلق بيئة تعليمية إيجابية واستخدام بيانات التقييم لتحسين التعليم.

المعرفة والكفاءة المهنية:
ينطوي على فهم عميق للمادة الدراسية والاستراتيجيات التربوية والسياسات التعليمية. كما يتضمن القدرة على تطبيق هذه المعرفة في الممارسة العملية لتسهيل تعلم الطلاب.

مهارات البحث:
هذه هي المهارات اللازمة لإجراء البحوث التعليمية. وهي تشمل صياغة أسئلة البحث، وإجراء مراجعات للأدبيات، وجمع البيانات وتحليلها، واستخلاص الاستنتاجات.

الحماية:
تشير الحماية إلى التدابير المتخذة لحماية صحة الأفراد النفسية وحقوقهم الإنسانية والتي تسمح للناس - وخاصة الأطفال والشباب والبالغين المعرضين للخطر - بالعيش في مأمن من الإساءة والأذى والإهمال.

البرامج والمبادرات التدريبيّة

أشار فريق عمل القطاع إلى وجود فجوة كبيرة في قطاع التعليم والتدريب الخاص في مملكة البحرين. إذ تعزز برامج التدريب جودة التعليم الخاص وتلبي احتياجات القطاع. وقد أعرب المعلمون عن الحاجة إلى برامج تدريبية يتم تصميمها وتنفيذها وتقييمها للتركيز على الاستراتيجيات البيداغوجية الحديثة وتقنيات إدارة الفصول الدراسية بما يتوافق مع المعايير الدولية.

يمكن أن يؤدي تطوير برامج التدريب المهني الشاملة إلى تلبية احتياجات المدربين والمقيمين وموظفي ضمان الجودة. بالإضافة إلى أن هناك حاجة إلى برامج تدريبية تدعم تكامل التطورات التكنولوجية والرقمية لإثراء المناهج التعليمية، وتعزيز ممارسات التدريس الشاملة، وتحسين تجارب التعلم، وإعداد الطلاب للعصر الرقمي. يمكن لبرامج التدريب تمكين المعلمين من تحسين مهاراتهم محليًا، مما يجعل التدريس خيارًا مهنيًا أكثر استدامة وجاذبية، وتحسين الجودة الشاملة للتعليم وبالتالي جذب المعلمين ذوي الكفاءة العالية والاحتفاظ بهم.

أكد فريق عمل القطاع على الحاجة إلى تعزيز التنسيق والانخراط المستمرين بين مؤسسات التعليم والتدريب وكذلك أصحاب العمل في مجال التعليم الخاص، لتقييم وتوسيع عروض التعليم والتدريب. يضمن هذا النهج الاستباقي بقاء الكوادر العاملة قادرة على المنافسة ومستعدة لتلبية الطلب المستقبلي لقطاع التعليم الخاص، حيث يعتمد مقدمو التعليم دمج التقنيات الناشئة، وتنفيذ عمليات صنع القرار القائمة على البيانات وتطوير تصاميم تقييم شاملة. إلى جانب الالتزام بالتطوير المهني المستمر تسمح هذه التطورات لمقدمي خدمات قطاع التعليم الخاص بتلبية المتطلبات الحالية والاستعداد للتحديات المستقبلية في القطاع. يعزز هذا النهج بيئة تشجع البحث والابتكار وحماية جميع المشاركين في العملية التعلمية.

قد يستفيد الأفراد وأصحاب العمل أيضًا من عدد لا يحصى من البرامج والمبادرات التي تقدمها تمكين. تكرس تمكين جهودها لتعزيز مهارات وكفاءات الأفراد والشركات لتلبية المتطلبات المتغيرة للسوق العالمية. تقدم تمكين مجموعة من البرامج التي تساعد على سد فجوات المهارات وتعزيز ثقافة التعلم المستمر والقدرة على التكيف. حيث يقدم هذا الدعم من خلال مجموعة من البرامج ذات الصلة بقطاع التعليم الخاص التي تساهم في النمو الوظيفي الفردي وتدعم القدرة التنافسية الشاملة واستدامة الاقتصاد البحريني.

برامج شهادات البكالوريوس والدبلوم

بالنسبة لأولئك الذين يتطلعون إلى الخوض في قطاع التعليم الخاص، تشمل برامج التعليم للمعلمين مجموعة متنوعة من المسارات لإعداد الأفراد لشغل وظائف في التدريس. عادة ما تمتد برامج البكالوريوس لمدة أربع سنوات وتقدم فهمًا شاملاً لمجالات موضوعية محددة إلى جانب استراتيجيات بيداغوجية، مما يمكّن الخريجين من التقدم بطلب للحصول على تراخيص التدريس. تقدم كلية البحرين للمعلمين وجامعة البحرين برامج شاملة لكل من المعلمين الجدد وذوي الخبرة، بما في ذلك الدورات التحضيرية الأولية والدرجات الجامعية، وبكالوريوس التعليم الأساسي وبكالوريوس التعليم. توفر هذه البرامج أساسًا متينًا في كل من معرفة المحتوى وأساليب التعليم.

هناك أيضًا برامج تمنح شهادات للمعلمين لتلبي احتياجات الأفراد الحاصلين على درجة البكالوريوس في مجالات غير تعليمية الذين يسعون إلى الانتقال إلى مجال التدريس. تركز برامج الدراسات العليا هذه على التدريب البيداغوجي وتزويد المعلمين الطموحين بالمهارات العملية والمعرفة النظرية الأساسية للتدريس الفعال.

بالنسبة للأفراد الراغبين في ممارسة مهنة في مجال التعليم المبكر، يتوفر عدد من البرامج التي تلبي على وجه التحديد تعليم مونتيسوري. للتأهل كأستاذ مساعد، يمكن الحصول على شهادة تأسيسية على مدى ما مجموعه 100 ساعة من محاضرات لتوفير فهم أساسي لتطوير التعليم المبكر ومقدمة لنظرية وممارسة مونتيسوري. وبدلا من ذلك، يمكن

الحصول على شهادة التعليم المبكر في نظرية ومنهجية مونتيسوري من خلال برنامج مدته 18 شهرًا يوفر أساسًا قويًا في التعليم المبكر ومونتيسوري. يمكن لحاملو شهادة البرنامج بعد ذلك التسجيل في الدبلوم الدولي في برنامج بيداغوجيا المونتيسوري الذي يتضمن 420 ساعة من التدريس العملي في مدرسة تحضيرية معينة للمونتيسوري. بعد إكمال الدبلوم الدولي، يمكن للخريجين التأهل لدور معلم مونتيسوري رئيسي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الحصول على شهادة تدريس اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية يُعد مفيدًا حيث يُكسب البرنامج المهارات اللازمة لتدريس اللغة الإنجليزية لغير الناطقين بها، مما يعالج الحواجز اللغوية وتعزيز التواصل الفعال في بيئات تعليمية متنوعة. حيث يمكن للأفراد اكتساب الخبرة والمؤهلات اللازمة لبدء مسيرات مهنية مثمرة في مجال التعليم من خلال هذه البرامج المتنوعة.

شهادات الدراسات العليا وبرامج التطوير المهني المستمر

تقدم برامج الدراسات العليا لمحترفي مجال التعليم الخاص في مملكة البحرين معرفة متقدمة ومهارات مصممة لتلبية متطلبات القطاع. تقدم كلية البحرين للمعلمين، بالتعاون مع كلية ويلوك للتعليم والتنمية البشرية بجامعة بوسطن، درجة الماجستير في التعليم في القيادة التربوية ودراسات السياسات. يقدم هذا البرنامج الذي يمتد لمدة عامين تعليمًا جامعيًا أو دورات تطوير مهني عبر الإنترنت وبأسعار معقولة.

تقدم كلية البحرين للمعلمين مجموعة متنوعة من دبلومات الدراسات العليا والبرامج المتخصصة. إذ تقدم كلية البحرين للمعلمين على سبيل المثال برنامج قيادة المعلمين وبرنامج القيادة المدرسية وبرنامج التعليم الخاص ووحدة للتميز في التدريس والقيادة.

يمكن لحاملي شهادات البكالوريوس في التعليم أو علم النفس أو العمل الاجتماعي اختيار التخصص في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال مجموعة متنوعة من دبلومات الدراسات العليا وشهادات الماجستير. تغطي هذه البرامج الإعاقات التعلمية والتنموية مثل التوحد والإعاقة الذهنية وصعوبات التعلم.

صندوق العمل (تمكين):
برامج دعم التوظيف

البرنامج الوطني للتوظيف	يقدم هذا البرنامج الفرصة للمؤسسات لتوظيف الكوادر البحرينية في القطاع الخاص من خلال دعم الأجور لمدة تصل إلى خمس سنوات. حيث يساهم ذلك في تسهيل دخول الخريجين والباحثين عن عمل البحرينيين إلى سوق العمل، بالإضافة لمساعدة المؤسسات في الحصول على الكفاءات التي تحتاجها لرفع إنتاجيتها وتحقيق النجاح.
برنامج تدريب الباحثين عن عمل	يقدم هذا البرنامج الفرصة للباحثين عن عمل الذين يتم ترشيحهم من قبل وزارة العمل الحصول على التدريب وبالتالي زيادة تنافسيتهم وتسهيل دخولهم لسوق العمل.
برنامج التدريب والتوظيف	يقدم هذا البرنامج الدعم التدريبي للباحثين عن عمل لاكتساب المهارات والمتطلبات الأساسية لسوق العمل وخلق فرص عمل مستدامة للكوادر البحرينية من خلال ربط متطلبات القطاع الخاص مع الكفاءات المتوفرة.
برنامج التدريب على رأس العمل	يقدم هذا البرنامج الفرصة للباحثين عن عمل لاكتساب الخبرة العملية وبناء المهارات المطلوبة لدخول سوق العمل، كما يتضمن البرنامج مسار مخصص للمحامين ممن تنطبق عليهم الشروط لتقديم دعم يتناسب مع احتياجات هذا المجال.
برنامج التلمذة المهنية	يقدم هذا البرنامج بالتعاون مع معاهد التدريب الأكاديمي والمهني، المساعدة للمؤسسات لتوظيف البحرينيين كمتدربين ومنحهم فرصة الحصول على المهارات المهنية المطلوبة في مجالات متعددة مثل الكهرباء، واللحام، والسباكة، بالإضافة إلى التخصص في مجالات تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني وغيرها من الوظائف المستقبلية.

صندوق العمل (تمكين):
برامج دعم التطوّر الوظيفي

برنامج زيادة الأجور	يهدف هذا البرنامج إلى تمكين الكوادر البحرينية من التقدم مهنياً من خلال تقديم دعم الأجور أو زيادة الأجور للمؤسسات كحافز لتوظيف البحرينيين في وظائف تنفيذية في القطاع الخاص. بالاضافة إلى تشجيع المؤسسات على توظيف كفاءات جديدة بأجور أعلى من خلال الدعم الكامل للفرق بين أجورهم الجديدة وأجورهم السابقة.
برنامج توظيف القيادات	يقدم هذا البرنامج إلى تمكين الكوادر البحرينية من التقدم مهنياً من خلال تقديم دعم الأجور أو زيادة الأجور للمؤسسات كحافز لتوظيف البحرينيين في وظائف تنفيذية في القطاع الخاص.
برنامج دعم التدريب للمؤسسات	يقدم هذا البرنامج الدعم للمؤسسات من خلال تغطية تكاليف التدريب لتطوير مهارات مواردها البشرية بهدف تحسين كفاءاتها وبالتالي يساعد المؤسسات في زيادة إنتاجيتها وتحقيق النمو وزيادة التنافسية والاحتفاظ بالموظفين من ذوي الكفاءة.
برنامج الشهادات الاحترافية	يقدم هذا البرنامج للأفراد الفرصة لصقل مهاراتهم وتعزيز كفاءاتهم من خلال الحصول على شهادات احترافية معتمدة دولياً ضمن مجال خبرتهم.
برنامج التدريب العملي العالمي	يقدم هذا البرنامج الفرصة لتعزيز مهارات الكوادر الوطنية وتسريع تطورهم المهني من خلال دعم التوظيف وفرص العمل العالمية وذلك عبر إقامة الروابط مع الشركات العالمية المرموقة.

الاستنتاجات الرئيسيّة

تتوفر مجموعة متنوعة من برامج التعليم والتدريب للأفراد داخل قطاع التعليم الخاص لتعزيز مهاراتهم وتطويرها.

يتمتع الأفراد العاملون قطاع التعليم الخاص بالعديد من الفرص في مملكة البحرين لتحسين مهاراتهم أو صقلها في مؤسسات مثل كلية البحرين للمعلمين وبوليتكنك البحرين. إذ تزود الشهادات الأكاديمية المعلمين بالمهارات البيداغوجية الأساسية على مستويات مختلفة، بالإضافة إلى المهارات القيادية للمعلمين ذوي الخبرة للتقدم في مسيرتهم المهنية. يمكن للمعلمين أيضًا العثور على برامج متخصصة في مؤسسات أخرى والتي تمكنهم من توجيه مساراتهم المهنية في توجهات جديدة، مثل تدريس اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية، والتدريب على بيداغوجيا المونتيسوري، وبرامج تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة التي تركز على التوحد وغيره من الإعاقات الذهنية والتعلمية. وبدلاً من ذلك، يمكن للمعلمين والإداريين الخاصين متابعة دراسات عليا وبرامج متخصصة لتعميق خبراتهم في مجالاتهم المختارة.

يعد التعليم المبكر مجالا متناميا في مملكة البحرين بعد توحيد استراتيجية التعليم المبكر تحت إشراف وزارة التربية والتعليم

يعمل توحيد التعليم المبكر تحت إشراف وزارة التعليم كجهة تنظيمية وحيدة في عام 2021 على تعزيز التعليم الخاص في مرحلة ما قبل التعليم الأساسي في مملكة البحرين. يحدد إطار المنهج الوطني للتعليم المبكر مبادئ توجيهية واضحة وحوكمة ومعايير تعليمية ومعايير تفتيش لمؤسسات التعليم المبكر. ويضمن الإطار، الذي نشرته وزارة التربية والتعليم في عام 2024، توفير تعليم وتقييم وبيئة تعليمية متسقة وذات جودة عالية لجميع الأطفال الملتحقين بالحضانة والروضة. كما يحدد الإطار أيضًا معايير مؤهلات واضحة لمعلمات التعليم المبكر، ويتضمن الإطار برامج تهيئة لمعلمي رياض الأطفال وبرامج تمكين التدريبية، والتي ستوفر رؤية قيمة للأفراد الذين يفكرون في العمل في هذا مجال والمؤسسات التعليمية التي تطور برامج تلبي احتياجاته حيث يشهد القطاع طلبًا كبيرًا على معلمات التعليم المبكر ذوي جودة والذي يساهم في تشجيع الاستثمار في القطاع وزيادة فرص التوظيف والتدريب.

يوفر التدريب المهني فرصًا للمحترفين ذوي الخبرة الناجحة في مجالات معينة فرصة تغيير مسارهم المهني والانتقال إلى العمل في مجال التعليم الخاص.

يكون التدريب المهني مجالًا يستحق الاستكشاف بالنسبة للمحترفين الذين يفكرون في تغيير مسيرتهم المهنية لا سيما في الأدوار التي تستفيد من مهاراتهم وخبراتهم الخاصة. يمكن للمحترفين في مجالات مثل الصناعات التحويلية والنقل والخدمات اللوجستية والهندسة والخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يجدوا خبراتهم ذات قيمة عالية في أدوار مثل المدربين المهنيين ومصممي التعليم ومصممي المناهج واخصائيي تكنولوجيا التعليم وأخصائيي الجودة.

تُعد هذه الخبرة الخاصة بمجال محدد ضرورية لتطوير محتوى تدريبي ملائم وحديث، والقدرة على نقل المهارات العملية وتعليمها للطلاب المتدربين وتعزيز تجربة التدريب من خلال دمج تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي.

يجب على أصحاب العمل والأفراد ترويج وتيسير ثقافة التعلم المستمر والتطوير المهني لمواكبة المتطلبات المتغيرة

يعد التعلم والتطوير المستمر أمرًا ضروريًا للمعلمين والمحترفين غير الأكاديميين لتحسين كفاءاتهم وتعميق خبراتهم في وظائفهم ومواكبة الاحتياجات الناشئة في قطاع التعليم الخاص. فعلى سبيل المثال، يتسبب دمج التقنيات الجديدة داخل الفصول الدراسية والتطورات الجديدة في فلسفات ومناهج التدريس بالفعل في إحداث تحول في المهارات التي يتطلبها أصحاب العمل. فإن التفاعل المستمر والتوافق بين أصحاب العمل ومؤسسات التعليم والتدريب ضروري لضمان تصميم برامج ذات جودة تُمكّن الموظفين من اكتساب المهارات مجالات مطلوبة مثل البيداغوجيات الحديثة، تصميم وتنفيذ التقييمات، تقنيات إدارة الفصول الدراسية، دمج وتبني التكنولوجيا، تحليل البيانات واتخاذ القرارات المستندة إليها، ومهارات الإرشاد والتوجيه. بشكل عام، سيساعد التعلم والتطوير المستمر الأفراد على البقاء على رأس احتياجات المجال والمساهمة في خلق بيئات تعليمية فعالة في مؤسساتهم.

شكر وتقدير

نود أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للمؤسسات والشركاء التالية أسماؤهم لدعمهم وإسهاماتهم القيّمة في مجموعة عمل القطاع لتطوير تقرير مهارات قطاع التعليم الخاص:

- كلية فاتيل البحرين الدولية للضيافة
- مدرسة عبد الرحمن كانو الدولية
- الجامعة الأهلية
- مركز المشرق للتدريب
- جامعة الأمريكية بالبحرين
- الجامعة العربية المفتوحة
- مدرسة بيان البحرين
- معهد البحرين للدراسات المصرفيّة والمالية
- معهد البحرين للتكنولوجيا
- كلية البحرين للمعلمين (BTC)
- مدرسة بيكن الخاصة
- مركز بيرلتز للتدريب
- المدرسة البريطانية في البحرين
- الجامعة البريطانية في البحرين
- مدرسة بريتوس الدولية للتعليم الخاص
- المدرسة الفرنسية الدولية في البحرين
- أكاديمية الخليج للطيران
- مجلس التعليم العالي
- ليتل ستارز للحضانات ورياض الأطفال
- مدرسة مادلين للأطفال الصغار
- مركز ناصر للتأهيل والتدريب المهني
- معهد ريبوت للبرمجة (Reboot01)
- الكلية الملكية للجراحين في أيرلندا - جامعة البحرين الطبية
- الجامعة الملكية للبنات
- مدرسة الشويفات الدولية

مسرد المصطلحات

المصطلح	التعريف
المهارات الأساسيّة	مزيج من المهارات الأساسيّة المطلوبة ليكون الفرد على أهبة الاستعداد للحياة والعمل في سياق الاقتصاد العالمي.
الرقمنة	استخدام التقنيات الرقميّة، والمعلومات والبيانات الرقميّة لإحداث تغيير في عمليات الأعمال وتعزيز الكفاءة والفاعلية وخلق فرص واغتنامها.
الوظائف الناشئة	وظيفة أو مهنة يعمل فيها أعداد صغيرة حاليًا ولكن من المتوقع أن تشهد نموًا في المستقبل.
الوظيفة	وظيفة مدفوعة الأجر يشغلها فرد ما.
مجموعة الوظائف	مجموعة من الوظائف أو المناصب التي تنطوي على العمل في المهنة الوظيفيّة نفسها وتتشارك المعرفة الأساسيّة والمتطلبات ذات الصلة. ويقوم هيكل مجموعة الوظائف على الوظيفة بدلًا من الهيكل التنظيمي.
الدور الوظيفي	مجموعة محددة من المسؤوليات والواجبات المسندة إلى موظف داخل المؤسسة.
المعايير المهنيّة الوطنيّة	مجموعة من المهارات والمعارف ومعايير الأداء المطلوبة لأدوار وظيفيّة رئيسيّة في القطاع. إذ توفر المعايير المهنيّة الوطنيّة إطارًا موحدًا لتعريف المهارات والقدرات، الأمر الذي يضمن أن جميع الأفراد العاملين في القطاع نفسه أو يمتهنون المهنة نفسها يستوفون الحد الأدنى من المعايير التي حددها القطاع.
تقرير مهارات القطاع	تقرير موجز يقدم لمحة عامة عن قطاع معين من خلال تحديد اتجاهاته، وتقديم بيانات حول الاقتصاد الكلي، وتحديد الأدوار الوظيفيّة الحالية والمستقبليّة وفجوات المهارات ذات الصلة وتقديم توصيات للمستقبل.
إطار المهارات	يوفر معلومات مثل معلومات القطاع الرئيسيّة والمهن والأدوار الوظيفيّة والمهارات الحالية والناشئة المطلوبة لتأدية الأدوار في القطاع المعني.
فجوات المهارات	الفرق بين المهارات المحددة (الأساسيّة والفنيّة) التي تتوقع المؤسسات أن يتمتع بها العاملون لديها والمهارات الفعليّة التي يمتلكها أولئك العاملون.
عدم توافق المهارات	مصطلح شامل يستخدم لوصف مختلف حالات غياب التوازن في المهارات، مثل نقص المهارات: حيث يتجاوز الطلب على نوع معين من المهارات المعروض من هذه المهارات لدى الكوادر العاملة؛ وفائض المهارات: حيث يتجاوز المعروض من الكوادر العاملة التي تتمتع بنوع معين من المهارات الطلب في سوق العمل؛ وزيادة المهارات: عندما يكون لدى الكوادر العاملة مهارات أكثر مما هو مطلوب لأداء وظيفة على النحو المناسب؛ وعجز المهارات: عندما تتمتع الكوادر العاملة بمهارات أقل مما هو مطلوب لأداء وظيفة على نحو مناسب.
إشراك الأطراف المعنية	هي قيام المؤسسات بإشراك جهات أخرى قد تتأثر بالقرارات التي تتخذها أو يمكنها التأثير على قراراتها وعملية تنفيذها.
المهارات الفنيّة	المعرفة المتخصصة والخبرات المطلوبة لأداء مهام محددة واستخدام أدوات وبرامج محددة مرتبطة بدور وظيفي معين.